الأمم المتحدة

A/C.3/77/SR.42

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
28 April 2023
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، الساعة 15:00

الرئيس: السيد بلانكو كوندي ..... (الجمهورية الدومينيكية)

ثم: السيد فينانسيو غيرا (نائب الرئيس) ..... (البرتغال)

المحتويات

البند 57 من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-24598 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 15:05.

البند 57 من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (A/77/12 و A/77/12/Add.1 و A/77/313)

1 - **السيد غراندي** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): عرض تقريره (A/77/12) فقال إنه في حين أن تغير المناخ والآثار المستمرة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأزمة تكاليف المعيشة قد كانت لها جميعا عواقب وخيمة، فإن عدم قدرة المجتمع الدولي على منع النزاعات أو حلها لا يزال أكبر محرك للنزوح. وقد أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى واحدة من أسرع أزمات النزوح منذ الحرب العالمية الثانية، بحيث أجبر حوالي 14 مليون شخص على ترك منازلهم. وكانت الاستجابة للاجئين في أوروبا ممتازة وأظهرت نوع نهج "المجتمع بأسره" الذي توخته الدول الأعضاء عند تأكيدها الميثاق العالمي بشأن اللاجئين في عام 2018. وعلاوة على ذلك، فقد تناقضت تلك الاستجابة بوضوح مع ادعاءات السياسيين بأن أوروبا ممتلئة، وأن إعادة التوطين مستحيلة، وأن الرأي العام لن يؤيد استقبال لاجئين. وقد أثبت الدعم السياسي والعام والاستجابة العملياتية أنه من الممكن استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين عندما تكون هناك قيادة وسياسات معقولة وإدارة جيدة، وقبل كل شيء، نهج مشترك.

2 - وأضاف قائلا إن محنة الناس في أوكرانيا مصدر قلق بالغ. والتدمير المستمر للبنية التحتية المدنية، التي لا ينبغي أبدا استهدافها، لن يؤدي سوى إلى تفاقم المصاعب الشديدة التي يتحملها المدنيون، بمن فيهم 6,2 ملايين شخص مشرد داخليا. وعلى الرغم من أن العمل الإنساني يمكن أن يخفف بعض الأضرار، فإنه لن يكون دائما كافيا للاستجابة للدمار الواسع النطاق. وفي حين أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد كثفت عملياتها، فإن فصل الشتاء يثير القلق، إذ يلزم عمل المزيد لدرء أسوأ آثار البرد. ولذلك فإنه يدعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم الخبرة والموارد لهذا الجهد البالغ الأهمية.

3 - واستدرك قائلا إن الحاجة إلى التركيز على الأزمة الأوكرانية يجب ألا تصرف انتباه المجتمع الدولي عن تقديم الدعم الكافي للاستجابة للأزمات الأخرى، وهو ما يحدث للأسف في كثير من الأحيان. وفي تيغراي، إثيوبيا، أدى العنف إلى نزوح أكثر من 850 000 شخص في النصف الأول من عام 2022 وحده، وتفاقم الوضع مع تصاعد الأعمال القتالية مؤخرا، كما اقتلع مئات الآلاف من الناس في جميع أنحاء منطقة الساحل. وفي بوركينا فاسو، هناك ما يقرب من مليوني شخص مشرّد داخليا، مع سيطرة الجماعات المسلحة على مساحة كبيرة من الأراضي. وشُرّد أكثر من مليون شخص في ميانمار منذ استيلاء الجيش على السلطة فيها عام 2021 ولا يلوح حل في الأفق لما يقرب من مليون لاجئ من الروهينغيا في بنغلاديش. ويستمر تشريد عشرات الآلاف من الأشخاص من ديارهم بسبب القتال الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، دون اهتمام دولي يُذكر. ولا يزال هناك أكثر من 5 ملايين لاجئ سوري في الأردن وتركيا ولبنان وبلدان أخرى في المنطقة، وتتزايد تحركات السكان المعقدة، ومن بينهم أشخاص يحتاجون إلى الحماية الدولية، في جميع أنحاء الأمريكتين.

4 - وأردف قائلا إنه إضافة إلى أزمات التشرد التي طال أمدها والتي لا تعد ولا تحصى، استجابت المفوضية لـ 37 حالة طوارئ جديدة على مدى الإثني عشر شهرا الماضية. وقد وفّرت، حيثما كان ذلك ضروريا، الحماية والمساعدة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المأوى والمواد غير الغذائية والمساعدة النقدية. وتسعى المفوضية، إلى جانب برنامج الأغذية العالمي، الذي يحتاج إلى دعم إضافي عاجل، إلى التصدي لانعدام الأمن الغذائي المتزايد في أوساط اللاجئين. وقال إنه يأمل، في هذا الصدد، أن تستمر مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب لأنها حيوية لملايين الناس، ومن بينهم اللاجئون والمشردون.

5 - وفيما يتعلق بحالة الطوارئ المناخية، قال إن الظواهر الجوية المتطرفة تسبب خرابا في جميع أنحاء العالم، ويشمل ذلك الفيضانات الأخيرة في باكستان - البلد الذي استضاف اللاجئين الأفغان لأجيال - فضلا عما يرتبط بالمناخ من معاناة إنسانية في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط. وقد رأى بنفسه، خلال زيارته الأخيرة إلى الصومال، كيف تؤدي حالة الطوارئ المناخية، مقترنة بوجود نزاع، إلى النزوح، وهي ظاهرة شائعة بشكل متزايد في الكثير من الدول الهشة بالفعل. وعلاوة على ذلك، أثّر النزوح من الصومال على البلدان المجاورة مثل كينيا، التي تتأثر أيضا بتغير المناخ.

6 - واستطرد قائلا إن المفوضية واصلت تصعيد استجابتها للنزوح المتصل بالمناخ، وتعزيز التوجيه القانوني والمعياري للدول، والاستجابة لأزمات النزوح الفعلية المتصلة بالمناخ، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الهزّات المناخية في المناطق المضيفة، واتخاذ خطوات للحد من البصمة الكربونية لتلك الهزات، بما في ذلك عن طريق التحول إلى الطاقة المتجددة حيثما أمكن ذلك. وعمل المفوضية في منطقة الساحل

مثال على كيفية استخدام التكنولوجيا لتحسين الاستجابة والتأهب. ومع ذلك، من الواضح أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لمكافحة حالة الطوارئ المناخية ومساعدة المشردين بالفعل أو المعرضين لخطر التشرّد. وهو يثق في أن الدول الأعضاء ستأخذ في الاعتبار احتياجات هؤلاء الأشخاص في الدورة السابعة والعشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ.

7 - وأردف قائلا إن أزمة تكاليف المعيشة، التي تؤثر تأثيرا كبيرا على المشردين وغيرهم من الأشخاص الضعفاء، تعجل أيضا باتخاذ المزيد من التدابير اليائسة، من بينها، في بعض الحالات، الانتقال إلى أماكن غير بلد اللجوء، مع لجوء البعض إلى رحلات خطيرة في البحر. وعلاوة على ذلك، فإن الفقر يسلب الناس، ولا سيما النساء والفتيات، كرامتهم وحقوقهم. وفي حين أنه من الواضح أن المفوضية لا تستطيع التأثير على اتجاهات الاقتصاد الكلي العالمية، فإنها تعمل على التعويض عن أقسى عواقبها من خلال أنشطة الإغاثة التقليدية، ولكن أيضا، على نحو متزايد، من خلال العمل مع مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي بحيث تعتبر هذه المؤسسات النزوح القسري عاملا هاما في التخطيط لدعمها للدول، لا سيما حيثما كانت النسبة المئوية للاجئين وأثرهم الاقتصادي كبيرا. وإضافة إلى ذلك، عززت المفوضية تعاونها مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الإقليمية والوكالات الإنمائية الأخرى في تقديم الدعم المباشر للبلدان المضيفة للاجئين التي تدرج اللاجئين في خططها الوطنية. وقد قدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن حوالي 3,3 بلايين دولار من أموال التنمية الثنائية تُضخ في أوضاع اللاجئين كل عام. وهذا إضافة إلى بليوني دولار سنويا من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والموارد الإنسانية التي تحشدها المفوضية وشركاؤها. وتلزم زيادة هذه المساهمات، لا سيما في شكل منح لتعزيز ودعم البلدان والمجتمعات المضيفة التي تتحمل قدرا غير متناسب من مسؤولية المجتمع الدولي عن اللاجئين.

8 - وتابع كلامه فقال إن السلام هو بطبيعة الحال أفضل عامل تمكيني للحلول. ويجب أن يشمل بناء السلام إزالة العقبات التي تعترض عودة اللاجئين والمشردين، وهي مسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق بلد المنشأ، بمساعدة المجتمع الدولي. وستواصل المفوضية زيادة الدعم المقدم إلى بلدان المنشأ كلما أمكن ذلك، وهي على استعداد للمساعدة في تيسير الحلول، لا سيما بالنسبة للعودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا. غير أن هناك خيارات أخرى، من بينها إعادة التوطين والمسارات التكميلية، يلزم توسيع نطاقها. وهو يشجع الحكومات على زيادة الأهداف كلما أمكن ذلك.

9 - ومضى يقول إن المجتمع الدولي يجب أن يجعل التعليم في متناول المشردين حتى يتسنى إعدادهم وتزويدهم بالمهارات اللازمة للاستفادة من فرص إيجاد الحلول. وإضافة إلى ذلك، فإن منح الجنسية للأشخاص عديمي الجنسية يمكن أن يكون ضوءا في نهاية النفق بالنسبة للملايين.

10 - وأكد أن المفوضية جمعت تمويلا كبيرا، لا سيما من المانحين من القطاع الخاص. وقال إن مساهمات الأفراد والمؤسسات والشركات ستتجاوز بليون دولار، وهو ما يمثل حوالي 20 في المائة من إجمالي دخل المفوضية. وتُقام أيضا شراكات جديدة ومبتكرة، بما في ذلك في مجال الأعمال الخيرية الإسلامية. ومع ذلك، أدت الحرب في أوكرانيا إلى زيادة الميزانية بأكثر من بليون دولار. وفي حين استمر سخاء المانحين، وشمل ذلك ضخ 400 مليون دولار منذ الصيف، يواجه عدد من العمليات الحيوية عجزا يقارب 700 مليون دولار، وهو ما سيسبب صعوبات شديدة للاجئين، إذا لم يتم سده. ولم تواجه المفوضية هذا المستوى من التحدي المالي منذ سنوات. ولذلك فإنه يناشد الدول الأعضاء أن تساعد على وجه الاستعجال بتقديم مساهمات إضافية منعا لإجراء تخفيضات مؤلمة في الدعم الأساسي للاجئين. وفي الوقت نفسه، تواصل المفوضية زيادة فعالية وكفاءة عملياتها، بما في ذلك من خلال إصلاحات واسعة النطاق.

11 - واختتم كلمته قائلا إن المفوضية أحرزت، منذ اعتماد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، تقدما كبيرا، بما في ذلك مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية والقطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، عمقت المفوضية التعاون مع الأوساط الرياضية والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدينية وغيرها. وفي المنتدى العالمي للاجئين الذي عُقد في عام 2019، قُدم أكثر من 400 1 تعهد لتنفيذ الاتفاق العالمي، كما قُدمت مئات التعهدات الإضافية منذ ذلك الحين. وهو يشجع جميع الدول الأعضاء على المشاركة في المنتدى الثاني، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر 2023، وعلى تقديم تعهدات فيه، لتظهر للعالم أنه على الرغم من التحديات، يمكن للمجتمع الدولي أن يعمل معا لدعم أولئك الذين فقدوا كل شيء.

12 - **السيد واينستين** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه نظرا لأن بلده لا يزال ملتزما بتقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة للعدد القياسي من النازحين قسرا في جميع أنحاء العالم، فقد قدم مساعدات

بلغت أكثر من 17 بليون دولار في عام 2022، مواصلا بذلك تقليده الطويل الذي يفخر به المتمثل في تولّي الريادة في العمل الإنساني. ويشكل المبلغ الذي قدمه في السنة المالية السابقة وهو زهاء 2,2 بليون دولار أكبر مساهمة سنوية قدمها على الإطلاق، وهو ما يمثل دليلا حقيقيا على شراكته الدائمة التي لا تقدّر بثمن. ولما كانت حكومة بلده تدعم جهود المفوضية الرامية إلى تعزيز تقاسم المسؤولية، فقد وسعت نطاق برنامجها لإعادة توطين اللاجئين كحل دائم وتشجع الحكومات الأخرى على أن تحذو حذوها. وتهدف الولايات المتحدة إلى قبول ما يصل إلى 000 125 لاجئ في السنة المالية 2023. غير أنه على الرغم من التدابير المتخذة، فإنها تعترف بأن التوصل إلى حل دائم سيظل بعيد المنال بالنسبة لمعظم اللاجئين. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل معا، بما في ذلك مع الحكومات المضيفة والجهات الفاعلة في مجال التنمية والقطاع الخاص، لتوفير الحماية وتمكين اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم من الازدهار إلى أن يتمكنوا من التوصل إلى حل دائم. ومن الواضح أن المجتمع الإنساني يكافح من أجل الاستجابة لقائمة متزايدة من الأزمات والتحديات الإنسانية الممتدة والناشئة، بما في ذلك الآثار المستمرة لكوفيد-19 وتغير المناخ والنزاعات. وقدرة المفوضية وشركائها على البقاء وتقديم المساعدة على الرغم من هذه التحديات جديرة بالثناء. وستعزز الولايات المتحدة تعاونها مع المفوضية وشركائها، وهي تدعو جميع الدول الأعضاء أن تحذو حذوها.

13 - **السيدة مندوزا إلغويا** (المكسيك): رحبت باعتماد قرار المفوضية الجامع، وقالت إن مشاركة بلدها النشطة في العملية كانت مدفوعة بالأهمية التي يعلقها على تعزيز السياسات التي تدعم النهج الإنساني. وتدعو المكسيك إلى دعم الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، والتعاون الدولي بشأن اللاجئين، وتقاسم المسؤولية، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة والتنوع الجنسانيين، والحلول التي تدعم ولاية المفوضية وعملها.

14 - وأكدت من جديد تأييد بلدها للإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول، وقالت إن المكسيك عززت، كتكملة للإطار، اجتماعات المائدة المستديرة المشتركة بين الوكالات بشأن اللاجئين والحماية التكميلية مع التركيز على التنسيق بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة في مجالات الصحة والتعليم والوثائق والهوية وإدراج اللاجئين وملتمسي اللجوء في سوق العمل.

15 - واختتمت كلمتها قائلة إن المكسيك تثق في عمل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وستواصل جهودها لصالح اللاجئين والمشردين داخليا وملتمسي اللجوء، لا سيما في الوقت الذي لا يزالون يتأثرون فيه بشكل غير متناسب بخطر أزمات الغذاء والطاقة والأزمات الجيوسياسية والمناخية. وهي تتساءل، في هذا السياق، عن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين التصدي للتحديات الأخيرة التي أدت إلى تدفق اللاجئين.

16 - **السيدة إنستروم** (السويد): تكلمت باسم بلدان الشمال الأوروبي (آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج)، فقالت إنه على الرغم من اتخاذ المفوضية والدول خطوات إيجابية كثيرة، فإن عدم تحقيق بعض الأهداف يعكس استمرار نقص التمويل. وتدعو بلدان الشمال الأوروبي، بوصفها جهات مانحة رئيسية، الدول الأعضاء إلى زيادة دعمها للمفوضية وتشجعها على مواصلة تعبئة الشراكات والتمويل من القطاع الخاص.

17 - وأضافت قائلة إن بلدان الشمال الأوروبي ترحب بالدعم القوي الذي تقدمه المفوضية في مكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني وبالمساعدة التي تقدمها للمشردين قسرا الذين يحتاجون إلى الحماية بسبب ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسانية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمشردين داخليا.

18 - واستطردت قائلة إن السويد حظيت في عام 2022، بشرف تيسير المشاورات غير الرسمية بشأن القرار الجامع للمفوضية، الذي يدعم الولاية الإنسانية وغير السياسية للمفوضية. وبلدان الشمال الأوروبي تدعو إلى اعتماد القرار بتوافق الآراء من أجل توجيه رسالة دعم قوية إلى المفوضية وولايتها الهامة.

19 - وفي الختام، تساءلت عن المعايير الرئيسية لتحديد الأولويات في المفوضية، مع مراعاة الاحتياجات المتزايدة باستمرار ونقص التمويل.

20 - **السيدة ديل أغيلا كاستيلو** (غواتيمالا): أكدت من جديد التزام بلدها بالعمليات الرامية إلى تحقيق الالتزامات المتعهد بها في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول.

21 - وأضافت قائلة إن المفوضية تدعم، وفقا لولايتها، بلدها في تعزيز مؤسساته حتى يتمكن من مواصلة العمل لصالح اللاجئين، وطالبي الحصول على مركز اللاجئ، والعائدين المحتاجين إلى الحماية الدولية، والمجتمعات المضيفة. وفي السنتين الماضيتين، تلقى بلدها زيارتين رسميتين من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

ومن مساعد المفوض السامي لشؤون العمليات، اللذين اعترفا بالجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتوفير الدعم الذي يحتاجه الأشخاص المحتاجون إلى الحماية ولتقديم استجابات شاملة للتحدي المتمثل في التنقل البشري. والمفوضية شريك وحليف استراتيجيان للمؤسسات الغواتيمالية المسؤولة عن اللاجئين والمساعدة الإنسانية. وتعترف غواتيمالا أيضا بالمساهمة الهامة التي يقدمها اللاجئون وطالبو الحصول على مركز اللاجئ إلى المجتمعات المضيفة من خلال المبادرات التي تتيح فرصا للعمل اللائق وتوفير سبل العيش المستدامة في بيئة تتسم بالإدماج والمساواة.

22 - **السيد غريكو** (إيطاليا): قال إن بلده يشعر بقلق بالغ إزاء ارتفاع عدد النازحين قسرا في جميع أنحاء العالم نتيجة للأزمات الإنسانية المتضاعفة والمتداخلة الناجمة عن النزاعات وتغير المناخ، مما يزيد من عدم الاستقرار واللامساواة وانعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. وتشعر إيطاليا بقلق خاص إزاء عدد المشردين داخليا واللاجئين نتيجة للحرب العدوانية التي يشنها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا، والتي أدت آثارها إلى تفاقم عميق في أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية القائمة، مع تركها أكبر الأثر على أضعف الفئات في الجنوب العالمي. وإذ يساور إيطاليا قلق بالغ إزاء تعليق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب مؤخرا، فإنها تحث الاتحاد الروسي على تطبيق هذا الاتفاق الحاسم وتمديده على وجه السرعة. وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص لحالة الطوارئ الإنسانية في القرن الأفريقي، حيث تؤدي الآثار المباشرة وغير المباشرة المتفاقمة للنزاعات الإقليمية والعدوان على أوكرانيا إلى تشريد ملايين الأشخاص داخل الحدود وعبرها.

23 - وفي الختام، تساءل عن كيفية ضمان الإعمال الفعال لحقوق واحتياجات أضعف الفئات، ومن بينهم النساء والأطفال، مع تعزيز قدرة السلطات المحلية في بلدان المرور العابر المشاركة في إدارة الحدود.

24 - **السيد تريمنبير** (فرنسا): قال إن بلده يفي بالالتزامات التي تم التعهد بها في المنتدى العالمي للاجئين في عام 2019 وسيشارك في استضافة المنتدى الثاني في عام 2023. وستعزز فرنسا القنوات القانونية للهجرة، بما في ذلك من خلال برامج إعادة التوطين التي واصلت تنفيذها على الرغم من الأزمة الصحية في مصر وتركيا ولبنان والأردن والنيجر وتشاد، وتلك التي وضعتها في رواندا والكاميرون وإثيوبيا منذ صيف عام 2020، مما يجعل فرنسا سادس أكبر جهة فاعلة في مجال إعادة التوطين في العالم في نهاية عام 2021.

25 - وأضاف قائلا إن التزام فرنسا بحماية اللاجئين يتجلى من خلال زيادة تبرعاتها للمفوضية، التي ستتجاوز 100 مليون دولار في عام 2021، مما يجعلها ثامن أكبر مانح حكومي. وإضافة إلى ذلك، أبدت فرنسا تضامنا كبيرا مع اللاجئين الأوكرانيين، الذين تم استقبال أكثر من 000 100 منهم في أراضيها تحت حماية مؤقتة. وأخيرا، في الفترة 2022-2023، تشارك فرنسا في رئاسة المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، الذي سيركز على تغير المناخ، الذي لا يمكن إنكار تأثيره على نزوح السكان.

26 - **السيد تشزيرسكي** (بولندا): قال إن العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا تسبب، كما ذُكر في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، في أكبر أزمة لاجئين في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وقد اتخذت حكومة بولندا تدابير استثنائية للمشردين من أوكرانيا، الذين يعيشون في بولندا في بيئة مفتوحة بدلا من مخيمات لاجئين أو مراكز لاجئين مقيدة. ووُضعت إجراءات مبسطة لعبور الحدود ووصلات مرور إضافية، وتم توفير المأوى والرعاية والحماية لنحو مليوني شخص من النازحين قسرا. وإضافة إلى ذلك، فتحت حكومة بلده سوق العمل في البلد أمام المواطنين الأوكرانيين وأنشأت آليات للدعم المالي والاجتماعي، مما يضمن وصول جميع اللاجئين الأوكرانيين إلى نظام التعليم ونظام الرعاية الصحية العامة بنفس الشروط التي تنطبق على المواطنين البولنديين. وستواصل بولندا جهودها الدؤوبة لدعم أوكرانيا وشعبها، وهي، تحقيقا لهذه الغاية، على استعداد للعمل بشكل بنَّاء مع المنظمات الدولية وفي شراكة وثيقة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتقاسم خبرتها والدروس المستفادة مع البلدان الأخرى.

27 - **السيد راي** (كندا): قال إن الحاجة إلى تعزيز التعاون والتضامن الدوليين لم تكن أبدا أكبر مما هي الآن. والعمل الابتكاري الذي تقوم به المفوضية يتسم بأهمية بالغة، لا سيما في مجالات المساعدة النقدية وفرص كسب العيش والإدماج الاقتصادي، شأنه في ذلك شأن مشاركتها مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وفي هذا السياق، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تظل الدول ملتزمة بتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

28 - وأضاف قائلا إن السخاء الذي أُبدي للاجئين الأوكرانيين وانعكس في الطريقة التي احتُرموا بها، ومُنحوا الفاعلية والحق في العمل والتعليم والاندماج، والطريقة التي عُبئ بها السكان المحليون لإدماجهم،

ينبغي ألا ينظر إليه بعد الآن على أنه نهج استثنائي، بل ينبغي أن يكون أساسا لمعاملة اللاجئين في جميع أنحاء العالم.

29 - **السيد السويدي** (قطر): قال إن دولة قطر تواصل التزامها بتطوير الشراكة والتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتعزيز قدرتها على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة الناجمة عن موجات اللجوء والنزوح القسري. وقد جددت دولة قطر الدعم المقدم للموارد الأساسية للمفوضية للفترة 2021-2022 بإجمالي 8 ملايين دولار، بالإضافة إلى المساهمات السخية التي يقدمها صندوق قطر للتنمية لبرامج الإغاثة الطارئة المنقذة للحياة التي تنفذها المفوضية في أفغانستان. وقامت مؤسسة الجيل المبهر، برنامج الإرشاد الإنساني والاجتماعي لكأس العالم فيفا قطر 2022، بتوقيع اتفاقية شراكة مع مفوضية شؤون اللاجئين ومؤسسة التعليم فوق الجميع، لإعداد دليل "كرة القدم من أجل التنمية"، الذي يضم مجموعة أدوات تعليمية، مستوحاة من كرة القدم، تهدف إلى دعم الأطفال اللاجئين في جميع أنحاء العالم.

30 - **السيد أوهري** (ليختنشتاين): قال إنه بالنظر إلى المعلم المأساوي المتمثل في نزوح أكثر من 100 مليون شخص قسرا في جميع أنحاء العالم، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تتمسك الدول بالصكوك والمبادئ القانونية الدولية المتعلقة بحقوق اللاجئين. وتعلق ليختنشتاين أهمية خاصة على مبدأ عدم الإعادة القسرية، الذي تعرض لهجمات متزايدة في السنوات الأخيرة. وهو يود، في هذا الصدد، أن يعرف المزيد عن تطبيقات وانتهاكات هذا المبدأ خلال أزمات اللاجئين الحالية وكيف يمكن زيادة تعزيز احترام هذا المبدأ.

31 - **السيد حسن** (مصر): قال إن بلده يشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء تزايد أعداد المشردين نتيجة للنزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية وآثار تغير المناخ الضارة. كما يساوره القلق إزاء حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي الراهنة، التي تُعرّض الملايين لخطر المجاعة، ولا سيما في البلدان النامية. وعلى الرغم من الضغوط المتزايدة، تستمر مصر في استضافة أكثر من 000 290 لاجئ ونحو 9 ملايين مهاجر وشخص يعيشون في ظروف شبيهة بأوضاع اللاجئين من أكثر من 60 بلدا. وهم يعيشون في مصر بحرية، وليس في مخيمات أو مراكز مغلقة، تمسكا تماما بحقهم في حرية التنقل. وعلاوة على ذلك، تقدم لهم الخدمات الأساسية، لا سيما التعليم والرعاية الصحية، على قدم المساواة.

32 - وأشار إلى أن عددا محدودا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل يتحمل مسؤولية غير متناسبة عن استضافة العدد المتزايد من اللاجئين، وقال إنه يود أن يطلب آراء المفوض السامي بشأن أفضل السُبل لتحقيق تقاسم أكثر إنصافا وقابلية للتنبؤ به واستدامة للأعباء والمسؤوليات فيما بين جميع الدول الأعضاء، وفقا للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، ولضمان تزويد اللاجئين بالخدمات الكافية مع ضمان قدرة المجتمعات المضيفة على الصمود.

33 - **السيد عبد الله** (بنغلاديش): قال إن بنغلاديش، بوصفها البلد المضيف لأكثر من مليون من الروهينغيا، تعترف بدعم المفوضية البالغ الأهمية في تقديم المساعدة الإنسانية إلى العدد الهائل من سكان مخيمات البلد. وقد دعا الأمين العام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" إلى توفير الهوية القانونية للجميع، ووضع حد لانعدام الجنسية وحماية المشردين داخليا واللاجئين والمهاجرين. وقال إنه يود، في هذا السياق، أن يعرف الكيفية التي يمكن بها للدول أن تلبي هذه الدعوة الهامة وكيف يمكن استخدام العمليات الحكومية الدولية المقبلة، مثل مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة ومؤتمر قمة المستقبل، لضمان حياة كريمة للمشردين.

34 - وأضاف قائلا إن المخاطر التي يواجهها الروهينغيا في المخيمات في كوكس بازار قد تفاقمت بسبب هشاشة المنطقة في مواجهة المناخ. وهو يتساءل، في هذا الصدد، عن الكيفية التي تعتزم بها المفوضية دعم البلدان في التصدي للتحديات الإضافية التي يمثلها تغير المناخ فيما يتعلق باستضافة اللاجئين.

35 - **السيدة غونزاليس لوبيز** (السلفادور): قالت إن السلفادور، بوصفها بلد منشأ وعبور ومقصد وعودة، خصصت أموالا كبيرة لضمان حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي الحصول على مركز اللاجئ في البلد. وهذا مهم للغاية لأن التمويل أساسي لإعمال حقوق اللاجئين والمهاجرين ممن هم في أمس الحاجة إليه. وإدراكا من حكومة بلدها أن ديناميات الهجرة وتزايد تدفقات الهجرة يتطلبان مساعدة مباشرة للمهاجرين لضمان حمايتهم ومنع ومكافحة التهريب والاتجار بالأشخاص، فإنها تبذل جهودا كبيرة لضمان الحماية الدولية. غير أنه من المهم الاعتراف بأن القدرات المؤسسية القائمة محدودة في بعض الأحيان. وعلى الرغم من الاستثمار الكبير الذي قامت به حكومة بلدها، فإن السلفادور تحتاج إلى دعم دائم من المنظمات الدولية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، ومن بينهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي الختام، شددت على ضرورة تضافر الجهود ووجود مزيد من التضامن الدولي في التصدي للأزمة.

36 - **السيد فينانسيو غيرا** (البرتغال): قال إن مبادئ وأحكام القانون الدولي الإنساني واضحة وغير قابلة للتفاوض: فلجميع الفارين من الاضطهاد أو الحرب أو الكوارث الحق في التماس اللجوء ويجب منحهم اللجوء. ولا تزال البرتغال تشارك بنشاط في مجموعة متنوعة من آليات التضامن الدولي بهدف بناء مستقبل أفضل للاجئين والنازحين قسرا وعديمي الجنسية. وستواصل، على وجه الخصوص، التعاون في مجال إعادة التوطين، أي مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لشبونة، من أجل جلب حوالي 300 لاجئ إلى البرتغال سنويا، وستعمل معا في مبادرة إعادة التوطين المستدامة والمسارات التكميلية.

37 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده باعتماد اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاستنتاج المتعلق بدعم الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، الذي يتسم بأهمية قصوى بالنسبة لبلده. وقال إن بلده يدعو، إضافة إلى ذلك، جميع الدول إلى تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين واتخاذ تدابير ملموسة للقضاء على انعدام الجنسية.

38 - وأكد التزام البرتغال التزاما عميقا برفع النسبة المئوية العالمية للاجئين الذين يحصلون على التعليم العالي من 5 في المائة إلى 15 في المائة بحلول عام 2030. وفي هذا الصدد، تساءل عن الكيفية التي يمكن بها تعميم هذا الهدف في جدول أعمال التعليم العالمي وكيف يمكن إيجاد أوجه تآزر مع مبادرات مثل قمة تحويل التعليم أو مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

39 - **السيدة مراد** (لبنان): قالت إن وفد بلدها يتفق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في أن نزاعا واحدا في ركن من أركان العالم ينبغي ألا يمنع المجتمع الدولي من تكريس اهتمام مماثل للنزاعات الأخرى التي طال أمدها وآثارها غير المباشرة. وقد استأنف لبنان مؤخرا، كمضيف لآلاف اللاجئين السوريين والفلسطينيين، رحلات العودة الطوعية للنازحين السوريين إلى الوطن بعد توقفها عام 2020 نتيجة لجائحة كورونا. ويعتقد بلدها أن الوقت قد حان لكي يعيد المجتمع الدولي النظر في تقديم الخدمات المنقذة للحياة التي توفر الدعم الأساسي للاجئين في البلدان المضيفة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي وشركائه الماليين أن يبذلوا جهودا مشتركة لوضع خريطة طريق واضحة تشجع العودة الطوعية إلى الوطن مع التركيز على الإنعاش المبكر، والتعاون الدولي في بلدان المنشأ، وإيجاد الحوافز وفرص العمل في نهج تطلعي وفعال من حيث التكلفة.

40 - **السيد صحراوي** (الجزائر): قال إن الجزائر، بوصفها بلدا مضيفا، حريصة على الوفاء بالتزاماتها وتحمُّل نصيبها من العبء. وفي حين أنه من المعروف جيدا أن غالبية اللاجئين والمشردين داخليا موجودون في بلدان نامية كانت تكافح من أجل تزويدهم بالخدمات الأساسية حتى قبل جائحة كوفيد-19، لا تتناول تقارير المفوضية مع ذلك تأثير وجود اللاجئين على البلدان والمجتمعات المضيفة، ولا تشدد بشكل خاص على دور البلدان المانحة. ولذلك تطلب الجزائر مرة أخرى إلى المفوضية إجراء دراسة عن الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاجئين على البلدان المضيفة، ولا سيما تلك التي تستضيف عددا كبيرا من اللاجئين لفترة طويلة. ونظرا لأثر الجائحة والأزمة الاقتصادية، ولا سيما انعدام الأمن الغذائي، طلبت بعض البلدان المتلقية الحصول من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على المساعدة في رعاية اللاجئين. ومما يؤسف له أنه لم تتم تلبية جميع الطلبات. ولذلك يود وفد بلده أن يعرف المزيد عن التنسيق بين المفوضية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

41 - وأضاف قائلا إن الاستجابة للمشردين داخليا جزء لا يتجزأ من عمل المفوضية، وهناك اتجاه داخل منظومة الأمم المتحدة إلى إيلاء أهمية أكبر لتلك الفئة. ويود وفد بلده، في هذا السياق، أن يعرف ما هي العلاقة بين المفوضية ومكتب المستشار الخاص المعني بحلول التشرد الداخلي وكيف أضاف إنشاء ذلك المكتب قيمة إلى عمل المفوضية ميدانيا.

42 - **السيد كورنياوان** (إندونيسيا): قال إن من اللازم أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده الإنسانية ويزيد الدعم الدولي لمعالجة أزمة اللاجئين، بما في ذلك عن طريق توفير الحماية الدولية للاجئين. وقد تمسّكت إندونيسيا، من جانبها، بمبدأ عدم الإعادة القسرية من خلال إنقاذ لاجئي الروهينغيا حتى عندما نفذت بلدان كثيرة سياسات "الصد". وهو، في هذا الصدد، يرحب بالإشارة الواردة في الفقرة 23 من تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى الممارسات الجيدة في إندونيسيا، حيث توجد إجراءات تنفيذية لإنقاذ اللاجئين.

43 - وأضاف قائلا إن من اللازم أن تتصدى البلدان للصلة بين اللاجئين والجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك خطر المعاملة اللاإنسانية والاتجار بالبشر والاستغلال الذي تشكله الهجرة البحرية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول أن تطبق مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات، وينبغي للدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (اتفاقية عام 1951) وبروتوكولها لعام 1967 أن تفي بالتزاماتها وتعهداتها في هذا الصدد.

44 - **السيد هاوري** (سويسرا): قال إن وفد بلده يشعر بقلق بالغ إزاء إجبار أكثر من 100 مليون شخص على ترك ديارهم ويعتقد أنه يتحتم على المجتمع الدولي أن يعزز جهوده لمنع الأزمات في جميع أنحاء العالم. وقد حشدت سويسرا مبلغا إضافيا قدره 80 مليون دولار للمعونة الطارئة في أوكرانيا دون خفض الأنشطة في مجالات أخرى وتدعو الدول المانحة الأخرى أن تحذو حذوها.

45 - وأضاف قائلا إنه بالنظر إلى الزيادة المقلقة في الاتجار بالأشخاص، من المهم أن يتلقى ضحايا الأزمات المساعدة المادية والنفسية فضلا عن مساعدة الشرطة والحماية القانونية. ولذلك ينبغي لجميع الدول أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن تتاح للمفوضية إمكانية الوصول الآمن ودون عوائق إلى جميع الأشخاص المرتحلين حيثما تكون هناك حاجة إلى خدماتها.

46 - واختتم كلمته قائلا إن الحالة الراهنة تتطلب زيادة الالتزامات من جانب جميع أصحاب المصلحة والإدماج الممنهج لنهج الترابط الثلاثي. وسويسرا، بوصفها شريكا في استضافة المنتدى العالمي المقبل للاجئين، مستعدة لدعم المفوضية في سعيها إلى تحقيق هذا الهدف، وتود أن تعرف كيف يمكن تحقيق تقاسم منصف وفعال للأعباء والمسؤوليات فيما يتعلق باللاجئين والمشردين داخليا.

47 - **السيدة إينانش أورنيكول** (تركيا): قالت إن وفد بلدها يشاطر الشواغل المعرب عنها فيما يتعلق بزيادة عدد المشردين من ديارهم في جميع أنحاء العالم، وهو ما يمثل أزمة حماية عالمية مثيرة للقلق. ولا تزال المعاناة الإنسانية الخطيرة والنزوح القسري نتيجة للأزمات المستمرة في جميع أنحاء العالم مصدر قلق عاجل. وتحتاج البلدان التي تستضيف تدفق المشردين إلى تضامن ذي مغزى تماشيا مع مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات، وذلك لأن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ما زالت تستضيف الأغلبية الساحقة من اللاجئين في العالم. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده الجماعية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري والتوصل إلى حل دائم، وأن يتحمل المزيد من المسؤولية لعكس الاتجاهات الحالية، وخفض مستويات التشرد، واعتماد نُهج وقائية. وستواصل تركيا، بوصفها مضيفة لأكبر عدد من اللاجئين في العالم، التأكيد على المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي عن حماية حقوق الأشخاص المرتحلين الذين يفرون من الاضطهاد أو يبحثون عن حياة أفضل تتماشى مع المبادئ الأساسية للكرامة الإنسانية. وفي الختام، تساءلت عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يحافظ على الزخم الذي تحقق في المنتدى العالمي الأول للاجئين.

48 - **السيد لامسي** (ألبانيا): قال إن العدوان الروسي غير المبرر وغير القانوني على أوكرانيا تسبب في أكبر وأسرع أزمة نزوح في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لذلك أجبر 7,7 ملايين أوكراني على مغادرة بلدهم. ويواجه جميع من نزحوا، لا سيما النساء والفتيات، خطرا متزايدا يتمثل في التعرّض للعنف الجنساني والاستغلال الجنسي وسوء المعاملة والاتجار. وتتبنى ألبانيا على عمل المفوضية في التصدي للعنف الجنساني وتوسيع نطاق الاستجابات لاحتياجات الحماية المتزايدة للاجئين. ويجب إشراك منظمات المجتمع المدني المحلية والمدافعين عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان على مستوى القواعد الشعبية في الاستجابة والجهود الرامية إلى منع وتوثيق ومعالجة حالات العنف الجنسي والعنف الجنساني والاتجار والاستغلال. وقال إنه يود، في هذا السياق، أن يعرف ما يمكن عمله لتحسين رصد اللاجئين، لا سيما في المناطق العابرة للحدود.

49 - **السيدة بابيدي** (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن المجموعة تشعر بقلق بالغ إزاء ارتفاع عدد اللاجئين والمشردين في مختلف أنحاء القارة الأفريقية. وتشدد المجموعة على ضرورة وضع نهج كلي لمعالجة التحركات السكانية الكبيرة يأخذ في الاعتبار الأسباب الكامنة وراء النزوح. والقارة الأفريقية موطن أكثر من ثلث اللاجئين والنازحين قسرا في العالم. وفي هذا السياق، تقدّر المجموعة العمل الذي اضطلعت به المفوضية في جميع أنحاء أفريقيا لضمان حصول المشردين على الحماية واللجوء، وتقديم المساعدة المنقذة للحياة، والحد من حالات انعدام الجنسية ومنعها.

50 - وأضافت قائلة إن المجموعة تؤكد من جديد أهمية الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وتعترف بمركزية مبدأ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء والمسؤوليات. غير أن من دواعي القلق أن العديد من البرامج الإنسانية الوطنية لا تزال تعاني من نقص كبير في التمويل. ولذلك من الأهمية بمكان تنفيذ الآلية العالمية لتقاسم الأعباء والمسؤوليات لإيجاد حلول دائمة. ورحبت بالتقارير المرحلية التي وردت بشأن أكثر من نصف جميع التبرعات المعلنة، وتساءلت عما يمكن عمله أكثر من ذلك لضمان الوفاء بالتعهدات التي قطعتها الدول.

51 - **السيد تون** (ميانمار): قال إنه نتيجة لعقود من النزاع الداخلي والفظائع التي ارتكبها الجيش في أعقاب انقلابه غير القانوني في شباط/فبراير 2021، هاجر عدد كبير من مواطني ميانمار إلى

بلدان أخرى. ووجد هؤلاء الأفراد أنفسهم في أوضاع غير مستقرة بدرجة خطيرة، بحيث يتعرضون لخطر الموت والتعذيب والاعتقال في ميانمار والاعتقال والترحيل في البلدان المجاورة. ويعانى كثيرون منهم من صدمات نفسية وجسدية ويستمر قلقهم على صحتهم وسلامتهم، ومن ثم يحتاجون إلى مساعدة وحماية عاجلتين. غير أنه إذا لم يتم تلقي هذه المساعدة في الوقت المناسب، من المحتمل أن يصبحوا ضحايا للاتجار أو للاستغلال الجنسي، وهو أمر يثير قلقا بالغا. ومما يؤسف له أن بعض مواطني ميانمار الذين فروا إلى البلدان المجاورة والتمسوا الحماية من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جرى ترحيلهم، على الرغم من خطر اعتقالهم لدى عودتهم إلى ميانمار. وأكد في ختام كلمته أن الشفافية حيوية في هذا الصدد.

52 - **السيد خاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن إيران، بوصفها مضيفا رئيسيا للاجئين، تشعر بالقلق من أن الحالة العامة في العالم يمكن أن تسبب موجات جديدة من التشرد. ومنذ عام 2021، يدخل آلاف الأفغان إيران يوميا. بيد أن جيران أفغانستان، ومن بينهم إيران، ينبغي ألا يتحملوا جميع الأعباء المرتبطة باستقبال اللاجئين الأفغان. وفي هذا السياق، ينبغي الاحترام الكامل لمبدأ التقاسم العادل للأعباء والمسؤوليات. وعلاوة على ذلك، لا بد من الاعتراف بالتحديات التي تواجهها البلدان التي تضم أكبر عدد من اللاجئين، ومن بينها إيران، والتصدي لهذه التحديات. فالبنية التحتية للمجتمعات المضيفة مثقلة بالأعباء. وتتفاقم الحالة في إيران بسبب التدابير القسرية الانفرادية وعدم كفاية المساعدة الدولية. والواقع أن التقديرات تشير إلى أن الموارد الدولية لا تغطي سوى ما يتراوح بين 4 في المائة و 6 في المائة من تكاليف معيشة اللاجئين في إيران. كما أن انخفاض معدل عمليات الإعادة الطوعية إلى الوطن في السنوات الأخيرة مدعاة للقلق. واختتم كلمته قائلا إنه، في ضوء ما تقدم، يستفسر عن الكيفية التي يمكن بها قياس أثر وتكلفة استضافة اللاجئين قياسا فعالا بغية ضمان تقاسم الأعباء والمسؤوليات على نحو عادل ومنصف ويمكن التنبؤ به.

53 - **السيدة باناكين إليل** (الكاميرون): تساءلت عن الدروس التي استخلصها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من تعاونه مع المنظمة الدولية للهجرة بشأن كل من التشرد الداخلي وحركات الهجرة المختلطة؛ وعن الاستراتيجية التي وضعتها المفوضية لضمان حصول الأطفال اللاجئين على التعليم، بما في ذلك من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة؛ وعن الكيفية التي يمكن بها للدول أن تستفيد من التعاون الدولي في إدارة شؤون اللاجئين، ولا سيما في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، لتعزيز الصلة بين المسائل الإنسانية والإنمائية، بما في ذلك من خلال حصول اللاجئين على الفرص الاقتصادية؛ وعن الكيفية التي يمكن بها لإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة أن يكون مفيدا للمفوضية في معالجة مشكلة النزوح في أفريقيا.

54 - **السيد بارغا سينترا** (البرازيل): قال إن البرازيل روجت مؤخرا لمعرض عن عملية مرحبا في مقر الأمم المتحدة. وفي إطار المبادرة، تجتمع الفروع الحكومية والوكالات الدولية، بما في ذلك المفوضية، ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية، لتوفير المأوى والتحصين والحماية والتوثيق الكامل والإدماج الداخلي، وإعداد اللاجئين للاندماج في المجتمع البرازيلي. غير أنه في حين أن الاستجابة الإنسانية لبلده راسخة، فإنها ليست مستدامة تماما. وقد تم إنفاق حوالي 400 مليون دولار على إنشاء المبادرة منذ عام 2018، وتم تخصيص 50 مليون دولار أخرى من الميزانية الوطنية سنويا. وفي هذا السياق، سهلت عملية كيتو - وهي آلية تنسيق إقليمية غير رسمية - تبادل أفضل الممارسات وتنسيق المبادرات، مما عزز أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كمساحة للتضامن والشمول. وقد تشرفت البرازيل برئاسة عملية كيتو واستضافت مؤخرا جلستها العامة الثامنة.

55 - **السيدة نيرونغو** (ملاوي) قالت إن اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في ملاوي في أيلول/سبتمبر 2022 وعددهم 486 56 يعيشون في مخيم دزاليكا للاجئين، الذي كان مصمما في البداية لاستيعاب ما يتراوح بين 000 10 و 000 12 فرد فقط. وعلاوة على ذلك، لا يزال بلدها يستقبل 400 فرد في المتوسط شهريا. وقد أدى الاكتظاظ الشديد في المخيم إلى الانتشار السريع للأمراض المعدية، بما في ذلك كوفيد-19، مما أدى إلى زيادة خطر الإصابة بالعدوى والوفاة. وقد عملت ملاوي عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مدى سنوات لضمان حصول اللاجئين على الحماية وإمكانية وصولهم إلى التعليم والرعاية الصحية والغذاء والمأوى وفرص العمل. غير أن بعض اللاجئين يشاركون في أنشطة غير مشروعة، ومن ثم يشكلون تهديدا لأمن المجتمعات المحلية. ولذلك فإنها تود أن تعرف كيف يمكن للدول الأعضاء أن تعالج هذه المسائل دون انتهاك حقوق اللاجئين المعنيين.

56 - **السيدة أوكايجي** (نيجيريا): قالت إن وفد بلدها يلاحظ باستياء أن عدد المشردين المتأثرين بالنزاعات والعنف وتغير المناخ في أفريقيا

قد تجاوز 38 مليونا. والآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، وتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية، تتطلب استجابة عالمية تتصدى بشكل كاف لهذه التحديات وتسعى في الوقت نفسه إلى إيجاد حلول لمحنة اللاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية والمشردين داخليا. ولذلك يتحتم أن يظل تقاسم الأعباء والمسؤوليات في صميم الخطاب المتعلق باللاجئين. وتشير نيجيريا إلى مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الإنساني الاستثنائي ومؤتمر إعلان التبرعات الذي عقد في مالابو، غينيا الاستوائية، في أيار/مايو 2022، وإلى التزام الدول بمعالجة الأسباب الجذرية للتحديات الإنسانية في أفريقيا لتحقيق أهداف خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وإيمانا من نيجيريا بأن التحديات الأفريقية تتطلب حلولا أفريقية نابعة من الداخل، فإنها تدعو المفوضية والمجتمع الدولي إلى إدماج أولويات الدول الأفريقية في توفير المساعدة والحلول الدائمة للاجئين والعائدين والمشردين في المنطقة.

57 - **السيدة بوزيد** (المغرب): قالت إن بلدها يرحب بالتعهدات والمساهمات والالتزامات التي تم التعهد بها في اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى المعني بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في كانون الأول/ديسمبر 2021 ويشجع على المشاركة المستمرة للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين في الوفاء بالتعهدات في عملية الاستعراض. وهي تود، في هذا الصدد، أن تسمع تقييما للتنفيذ العام للاتفاق العالمي ومستوى التزام جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وأشارت إلى أن التسجيل المدني والتوثيق ساعدا المفوضية في عدة بلدان، وأعربت عن رغبتها في معرفة الكيفية التي تعتزم بها المفوضية زيادة تعميم هذه التدابير لتشمل جميع الحالات، بما في ذلك من خلال استخدام التسجيل البيومتري. وقالت إن جميع المانحين ينبغي أن يعززوا دعمهم من خلال التمويل المرن والمساهمات المبكرة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمفوضية أن تضاعف جهودها لضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى المستفيدين، وأن تنفذ أيضا أدوات للمساءلة من شأنها أن تساعد على التصدي لعمليات اختلاس المعونة الإنسانية الدولية والاستيلاء عليها بشكل منظم وممنهج.

58 - **السيد ماغواير** (المراقب عن نظام مالطة ذي السيادة المستقلة): قال إن رعاية اللاجئين تتجاوز مجرد قبولهم في موقع جديد، فمهمة الدول المتمثلة في الخدمة ينبغي أن تمتد لتشمل استيعاب اللاجئين في المجتمع بطريقة إنسانية. ولا تقتصر الجهود الرامية إلى مساعدة اللاجئين على وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات الحكومية الدولية وذلك لأن أي حكومة أو منظمة أو شخص قادر على مساعدة إخوانهم من البشر الذين يعانون. وينبغي أن ينصب التركيز على المشاركة المجتمعية حيث يمكن تقديم الدعم بأكبر قدر من الفعالية، سواء من الناحية المالية أو من حيث الاعتراف بالاحتياجات الأكثر إلحاحا، ناهيك عن إمكانية إرساء أسس العلاقة بين السكان المحليين واللاجئين الجدد.

59 - **السيد غراندي** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إنه يتفق تماما مع ممثل كندا في أن معاملة اللاجئين الأوكرانيين في أوروبا ينبغي أن تكون بمثابة خط أساس للطريقة التي يعامل بها اللاجئون بشكل عام. وهناك بالفعل أمثلة جيدة على هذا النهج، مثل توفير الحماية المؤقتة في كولومبيا وبرامج تسوية أوضاع اللاجئين والمهاجرين الفنزويليين في إكوادور والجمهورية الدومينيكية وبلدان أخرى في المنطقة. وهو يود أن يؤكد للممثلين الذين أشاروا إلى حماية الفئات الضعيفة أن المفوضية ستواصل إيلاء أقصى قدر من الاهتمام لهذه الفئات وإعطاء الأولوية للأنشطة المتصلة بالعنف الجنساني والاستغلال والاعتداء الجنسيين. كما أنه سيولي اهتماما أكبر للصحة العقلية.

60 - وفيما يتعلق بالتعليم، أشار إلى أنه شدد في مؤتمر القمة المعني بتحويل التعليم الذي عُقد مؤخرا في نيويورك على ضرورة توخي الحذر لضمان عدم ضياع المكاسب التي تحققت في ضمان حصول اللاجئين والمشردين على التعليم نتيجة للضغوط الاقتصادية أو الاجتماعية أو جائحة كوفيد-19 أو الأزمات الحالية المتعددة.

61 - وردا على ممثل ليختنشتاين، قال إن عدم الإعادة القسرية يظل المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه أنشطة المفوضية لحماية اللاجئين. ومما يؤسف له أن الإعادة القسرية لا تزال موجودة في جميع أنحاء العالم، وستواصل المفوضية إثارة هذه القضايا سرا وعلنا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

62 - وفيما يتعلق بحالة اللاجئين من ميانمار، قال إنه يوافق على أنهم ما زالوا بحاجة إلى الحماية وأنه ينبغي تجنب ترحيلهم. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي ألا ينسى محنة لاجئي الروهينغيا الذين فروا من ميانمار حتى قبل استيلاء الجيش على السلطة فيها. وأكد أن من اللازم إيجاد حل لهذه الحالة التي لم تحل بعد.

63 - وردا على ممثلة المغرب، قال إن مسألة التسجيل والتوثيق مسألة معقدة لها تطبيقات مختلفة في أجزاء العالم المختلفة. ومع ذلك،

يمكن استخدام التكنولوجيا المناسبة، حيثما كان ذلك ممكنا، لضمان توثيق اللاجئين وتحديد هويتهم، وهذا حقهم.

64 - وفيما يتعلق بالسؤال الذي أثارته ممثلة ملاوي بشأن اللاجئين الذين يشكلون تهديدا للأمن، قال إنه لا يحق لأي لاجئ من اللاجئين أن يهدد أمن الدولة التي تستضيفهم وينبغي معاملتهم وفقا للقانون. غير أنه يلزم الحرص على عدم الخلط بين تحركات الأشخاص والتهديدات الأمنية.

65 - وفيما يتعلق بمسألة تقاسم الأعباء والمسؤوليات، قال إن كلا المبدأين يشكلان أساس الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. كذلك، فإن المنتدى العالمي للاجئين هو أداة لتنفيذ التدابير التي تكفل تقاسم أكبر قدر ممكن من المسؤولية. وفي حين أن تقاسم الأعباء والمسؤوليات لم يتحقق في المنتدى الأول، فقد اتُخذت خطوات في هذا الاتجاه. ولذلك تلزم مواصلة العمل، وهذا هو السبب في أن المنتدى سيعقد كل أربع سنوات. وفي هذا السياق، دعا الدول الأعضاء إلى مضاهاة التعهدات قدر الإمكان كوسيلة هامة لتقاسم الأعباء.

66 - وردا على سؤال ممثل جمهورية إيران الإسلامية بشأن كيفية قياس أثر اللاجئين قياسا فعالا، قال إن الأدوات التي استحدثتها المفوضية في السنوات الأخيرة بالتعاون مع المؤسسات الإنمائية، مثل مصرف البيانات المشترك مع البنك الدولي، يمكن استخدامها لهذا الغرض. وعلاوة على ذلك، يلزم إيلاء الاهتمام لا لبلدان المنشأ واللجوء الأول فحسب، بل أيضا لبلدان العبور، لأن تعزيز قدرتها على التعامل مع تدفقات اللاجئين يمكن أن يقلل في الواقع من تعرُّض الأشخاص المرتحلين لخطر المتجرين بالبشر وغير ذلك من المخاطر.

67 - وردا على ممثلة الكاميرون، قال إن المفوضية تتعاون تعاونا وثيقا مع المنظمة الدولية للهجرة. والواقع أن كلتا المنظمتين وقعتا مؤخرا على إطار جديد للتعاون يحدد تقسيم العمل بينهما، وكثيرا ما يجري العمل المشترك في أمريكا اللاتينية وليبيا وبنغلاديش وأماكن أخرى.

68 - وأعرب عن اتفاقه مع ممثلة لبنان في أنه، على الرغم من الظروف الصعبة، لا ينبغي منع الدول من إجراء عمليات الإعادة إلى الوطن بشرط أن تكون طوعية وكريمة ومدعومة. وقال إن إعادة التوطين مهمة أيضا. وفيما يتعلق بانعدام الجنسية، ذكر أنه سيواصل حملة "أنا أنتمي" التي أطلقها سلفه حتى نهاية عام 2024. وأعرب عن سروره لأن مكافحة انعدام الجنسية نقطة هامة في الخطة المشتركة، مؤكدا ضرورة التعجيل باتخاذ تدابير في هذا الصدد.

69 - وانتقل إلى مسألة التشرد الداخلي، فقال إن المفوضية تتعاون تعاونا وثيقا مع مكتب المستشار الخاص المعني بإيجاد حلول للتشرد الداخلي وجعلت نفسها وكالة رئيسية لمساعدة المنسقين المقيمين في مختلف البلدان على معالجة هذه المسألة. وأبرز أهمية منتديات التعاون الدولي مثل الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول وعملية كيتو، ودعا جميع الدول الأعضاء إلى إنشاء منابر إقليمية لأن تحركات السكان تحتاج إلى معالجة على أساس إقليمي وليس فقط على أساس كل دولة على حدة.

70 - وقال إنه يهنئ السويد على قيادتها للقرار الجامع ويردد النداء الذي وجهته بلدان الشمال الأوروبي إلى الدول لاعتماد القرار بتوافق الآراء، حيث أنه من الضروري أن نبين لهؤلاء الناس الذين يعانون أن المجتمع الدولي يحاول حل محنتهم، لأنها مسألة إنسانية وليست سياسية.

71 - وأخيرا، وردا على السؤال الذي طرحه ممثل ألبانيا، قال إن للمفوضية، بوصفها منظمة خطوط أمامية، مسؤولية أساسية، لا تتمثل في أن ترصد بقدر ما تتمثل في أن تكون موجودة حيث يحتاج الناس إلى الحماية والحلول الدولية، وشكر جميع الدول الأعضاء على دعمها في هذا الصدد.

72 - **السيد غونزاتو** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يشاطرون القلق العميق إزاء الارتفاع المستمر في عدد النازحين قسرا في جميع أنحاء العالم بسبب النزاعات، وتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، وإنهم ممتنون للحكومات والمجتمعات المضيفة التي استقبلت بسخاء النازحين قسرا، مظهرة تضامنا حقيقيا.

73 - وأضاف قائلا إن هذا العام كان عاما قياسيا، بحيث بلغ عدد النازحين أكثر من 100 مليون شخص في نهاية أيار/مايو 2022، من بينهم ما يقرب من مليون صومالي في القرن الأفريقي و 4,5 ملايين شخص في جنوب السودان. وعلاوة على ذلك، نزح 13 مليون شخص بسبب الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا، مما تسبب في أسوأ أزمة لاجئين في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في حالة تعبئة تامة لمعالجة عواقب الأزمات التي طال أمدها والناشئة في جميع أنحاء العالم حيثما تؤدي النزاعات والكوارث إلى التشرد. ويلتزم الاتحاد ودوله الأعضاء بالقيام بدورهم بالمساهمة في زيادة تقاسم الأعباء والمسؤوليات الدولية ومساعدة الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في بلدان ثالثة. ويظل الاتحاد الأوروبي، إلى جانب دوله الأعضاء، مانحا رئيسيا في دعم

الاستجابة لحالات الطوارئ، حيث يجمع بين الجهود الإنسانية والإنمائية تماشيا مع سياسته المتعلقة بالتشرد.

74 - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يرحبون بجهود المفوضية لضمان تنفيذ التعهدات التي أُعلنت في المنتدى العالمي الأول للاجئين في عام 2019 ويتطلعون إلى المنتدى الثاني الذي سيُعقد في عام 2023، والذي سيتيح فرصة للدول المشاركة لمواصلة تعزيز التضامن العالمي وتقاسم المسؤولية بروح حقيقية من الشراكة، بما في ذلك مع اللاجئين والمنظمات التي يقودها اللاجئون. كما سيتيح فرصة للمفوضية لزيادة تعبئة الجهات الفاعلة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية من أجل العمل على إيجاد حلول أكثر دواما.

75 - وتابع كلامه قائلا إن إمكانية حصول النازحين قسرا وعديمي الجنسية على الرعاية الصحية، ولا سيما رعاية الصحة العقلية، تُشكل تحديا كبيرا. وفي هذا الصدد، سيكون استنتاج اللجنة التنفيذية للمفوضية المعتمد في عام 2022 بمثابة إطار مهم للمفوضية وشركائها لمواصلة عملهم البالغ الأهمية في مجال خدمات الصحة العقلية والخدمات النفسية الاجتماعية.

76 - واختتم كلمته قائلا إن عمل المفوضية في حالات التشرّد الداخلي في 33 دولة في عام 2022 جدير بالثناء. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بإطلاق خطة العمل بشأن التشرد الداخلي ويدعو جميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة الكاملة في دعم تنفيذها.

77 - **السيد بيريز أيستاران** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، فقال إن المجموعة تعلق أهمية خاصة على ولاية المفوضية بالنظر إلى أن الديناميات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية في العقود الأخيرة قد أدت إلى حالات طوارئ كبرى تتطلب توفير الحماية الدولية لآلاف الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من أماكنهم الأصلية لأسباب خارجة عن إرادتهم. وفي هذا السياق، وفي ضوء خطورة الحالة على أرض الواقع، تدعو المجموعة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الباسل، الذي تحمَّل سنوات من العدوان الوحشي، على الأقل إلى أن يتم كسر حلقة الإفلات من العقاب السائدة وتقديم المسؤولين عن الجرائم البشعة إلى العدالة الدولية.

78 - وأضاف قائلا إن أفضل ضمان لكفالة إحراز تقدم مطرد نحو عالم أكثر سلما وأمنا، تكون فيه التنمية وحقوق الإنسان حقيقة واقعة، هو التقيد التام بالروح التي أنشئت بها الأمم المتحدة، على النحو المجسد بوضوح في مقاصد ميثاقها التأسيسي ومبادئه، بما يشمل تعزيز العلاقات الودية والتعاونية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق، وتقرير المصير، وحل النزاعات من خلال الحوار. غير أن هذه الأسس السياسية تتعرض لتهديد متزايد بسبب ظهور النزعات الانفرادية التي تسعى تدريجيا إلى تقويض فعالية تعددية الأطراف بوصفها أفضل طريقة للتصدي للتحديات والتهديدات العالمية الرئيسية، التي هي في كثير من الحالات تحديات وتهديدات مشتركة بين الجميع.

79 - واستطرد قائلا إن المجموعة تعتبر الأحادية والتطرف والاستثنائية والتدخل الأجنبي أحد المصادر الرئيسية للأزمات العالمية التي تؤدي إلى نزوح بشري جماعي في جميع أنحاء العالم، مع كون عدم الاستقرار السياسي في بعض مناطق العالم هو السبب الرئيسي. وعلاوة على ذلك، يكون الدافع وراء هذا التشريد في كثير من الحالات هو المصالح الاقتصادية. ولم ينظر في أي وقت من الأوقات في الأثر السلبي لهذه النهج على حقوق الإنسان للسكان الذين يتعرضون لهذه الانتهاكات، بمن فيهم أشد الفئات ضعفا. والأثر السياسي والاقتصادي والاجتماعي لحملة التدابير القسرية الانفرادية الممنهجة ضد شعوب بأكملها، بما يتعارض مع جميع قواعد القانون الدولي، يمثل السبب الأكثر تعقيدا لحالات الطوارئ المتعلقة بالتشريد البشري على الصعيد العالمي، بحيث يُحرم أكثر من ثلث البشرية من التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم وإعمالها، ويقوّض اقتصادات البلدان الخاضعة لهذه التدابير الإجرامية، بل ويعرقل الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

80 - وواصل كلامه فقال إن العمل البشري القائم على نموذج التراكم الاقتصادي غير المتكافئ واستغلال الموارد قد أدى إلى تفاقم الكارثة المناخية الحالية وتسبب في ظواهر طبيعية ذات أبعاد غير نمطية، من بينها الفيضانات وموجات الحر والبرد والأعاصير وغيرها من الكوارث غير المسبوقة، بما في ذلك في جمهورية فنزويلا البوليفارية. ومما يؤسف له أن هذه الظروف تؤدي أيضا إلى أزمات في التنقل يجب معالجتها من خلال التضامن والتعاون، على أساس استجابة عالمية ومتماسكة ومتضافرة وفي إطار تعددية أطراف فعالة وشاملة، تؤكد المجموعة من جديد دعمها الكامل لهما وتُدعى الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور مركزي فيهما.

81 - وأعرب عن تشديد المجموعة على أنه ينبغي للمفوضية، لضمان نجاح ولايتها، أن تتقيد تقيدا تاما بالمبادئ التوجيهية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية التشغيلية، على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة 182/46. وقال إن أنشطة المفوضية لن تكون لها الشرعية اللازمة لتفادي أي خطر استغلال سياسي من جانب جهات فاعلة خارجية، لا يؤدي في نهاية المطاف سوى إلى تقويض الثقة والتشكيك في مصداقية وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها وصناديقها، إلا من خلال التنسيق الكامل وامتلاك زمام الأمور وطنيا، في سياق يتسم بأقصى قدر من الشفافية.

82 - وتابع كلامه قائلا إن المجموعة تؤكد على أن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في سياق حالات الطوارئ الإنسانية تشكل إحدى أهم مهام المنظمة، سواء بسبب الطلب الكبير على الموارد المالية أو بسبب الخبرة التقنية والقدرة التشغيلية العالية المخاطر التي تتطلبها ميدانيا، مما يجعلها أيضا حساسة سياسيا واجتماعيا بشكل خاص. ولذلك تحث المجموعة جميع الأطراف المعنية على أداء مهامها والعمل في امتثال صارم للتشريعات الوطنية والدولية ذات الصلة ومنع إساءة استخدام عملها لتحقيق مكاسب اقتصادية أو تجارية من جانب بعض القطاعات المهتمة ليس فقط بالاستفادة من المآسي الإنسانية ولكن أيضا بإطالة أمدها إلى أجل غير مسمى؛ وهي ممارسة غير أخلاقية تدينها المجموعة بشدة.

83 - واختتم كلمته قائلا إنه، أخيرا، إذ يتكلم بصفته الوطنية، يدعو المجتمع الدولي إلى تجنب تسييس مفهوم اللجوء ومحاولات الخلط عمدا بين المهاجرين واللاجئين، ناهيك عن المشردين، الأمر الذي يمكن أن يفتح الباب أمام الدول لعدم الامتثال لالتزاماتها في هذا المجال.

84 - **السيد الواصل** (المملكة العربية السعودية): تكلم باسم دول مجلس التعاون الخليجي وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والكويت، فضلا عن المملكة العربية السعودية، فقال إن تلك الدول دائمة الحرص على مساعدة اللاجئين، وفقا للمبادئ الإنسانية التي تقرها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، وكذلك انطلاقا من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف الخاصة بتكريس روح الإخاء والمودة والتسامح ومساعدة كل محتاج ومنكوب. ومع وجود ما يزيد عن 100 مليون لاجئ ونازح حول العالم، ينبغي تسخير كل الوسائل والقدرات الممكنة لصالح اللاجئين في العالم وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية والغذائية والإغاثية لهم. وتُعدّ دول مجلس التعاون الخليجي من بين أكثر الدول المانحة من حيث حجم المساعدات الإغاثية والإنسانية والتنموية التي تقدمها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتكاتف لحماية اللاجئين في شتى بقاع العالم بعد ما عانوه من جراء الحروب والعنف والاضطهادات والكوارث التي حلّت بهم، خصوصا في مرحلة التعافي من جائحة كوفيد-19.

85 - وأضاف قائلا إن دول مجلس التعاون الخليجي تؤكد من جديد دعمها المستمر لكل ما من شأنه الإسهام في رفع المعاناة عن اللاجئين ومساعدتهم. وهي تتطلع إلى أن يعمّ السلام في العالم أجمع، كي يتمكن اللاجئون من العودة لأوطانهم طواعية.

86 - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يقدر العمل الفعال الذي تقوم به المفوضية بوصفها الهيئة الدولية الرائدة لمعالجة قضايا الهجرة القسرية. وروسيا ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها الدولية تجاه اللاجئين والمشردين داخليا وعديمي الجنسية بموجب اتفاقية عام 1951 وبروتوكولها لعام 1967. ولا يزال الحد من حالات انعدام الجنسية محور تركيز رئيسي لسياسة الهجرة التي تنتهجها حكومة بلده، ويتناقص باطراد عدد الأشخاص عديمي الجنسية في روسيا. وستواصل حكومة بلده دعم جهود المفوضية الرامية إلى معالجة حالة انعدام الجنسية. وقد أيد بلده اعتماد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وشارك بنشاط في اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى بشأن الاتفاق العالمي في كانون الأول/ديسمبر 2021.

87 - وأضاف قائلا إنه منذ شباط/فبراير 2022، وصل أكثر من 4,5 ملايين شخص إلى روسيا من جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية ومقاطعة خيرسون ومقاطعة زابوريجيا ومن أوكرانيا. وقد جاء جميع هؤلاء الناس إلى بلده طواعية لإنقاذ أنفسهم وأسرهم من القصف والاضطهاد اللذين يقوم بهما نظام كييف القومي. وتبذل روسيا قصارى جهدها للترحيب بهؤلاء الأشخاص واستيعابهم وتزويدهم بالمساعدة الشاملة، بما في ذلك في مجالات العمالة والتعليم والاستحقاقات الاجتماعية والرعاية الطبية المجانية. وتم تبسيط إجراءات الحصول على المركز القانوني في الاتحاد الروسي. وقد لاحظ موظفو مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في موسكو، الذين يقومون بزيارات منتظمة لمراكز الإقامة المؤقتة للنازحين قسراً في مختلف المناطق الروسية، فعالية الجهود الرامية إلى ضمان ظروف معيشية كريمة لهؤلاء الأشخاص.

88 - وأردف قائلا إن الجهود الرامية إلى تشجيع العودة الطوعية للاجئين السوريين يجب أن تستمر. ولا تزال المبادرة الروسية لتشجيع العودة الطوعية للسوريين المهجرين قسراً ذات أهمية. وينبغي للمجتمع

الدولي أن يتخذ نهجا غير مسيس إزاء هذه الجهود. والعمل على تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى أماكن إقامتهم الدائمة يمثل أولوية مطلقة وخطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في سوريا.

89 - **السيد حسن** (مصر): قال إن مصر تواصل استضافتها لنحو 000 300 لاجئ و 9 ملايين مهاجر وأشخاص في أوضاع أشبه اللجوء من أكثر من 60 دولة. وتتبنى مصر سياسة تقضي بتوفير الحماية وذات الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين المصريين لكافة اللاجئين وطالبي اللجوء بصورة متساوية، بما في ذلك خدمات التعليم والرعاية الصحية. وتكفل لهم تمتعهم بكامل الحق في حرية الحركة والإقامة، ولا يقيمون في مخيمات أو مراكز إيواء. وحرصت مصر على إدراج المهاجرين واللاجئين المقيمين في أراضيها ضمن الحملة الوطنية للتطعيم ضد فيروس كورونا وضمن المبادرة الرئاسية "100 مليون صحة".

90 - وأضاف قائلا إن جهود مصر هذه تُوّجت بإنشاء المنصة المشتركة للاجئين والمهاجرين عام 2021 بالتعاون مع المنسقة المقيمة للأمم المتحدة بالقاهرة، وتهدف المنصة لتعزيز الخدمات الأساسية للاجئين والمهاجرين مع رفع قدرات المجتمعات المضيفة.

91 - واستطرد قائلا إن التعاون بين مصر ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يمتد لـ 70 عاما، حيث انضمت مصر إلى اتفاقية عام 1951 وعلى بروتوكولها الاختياري عام 1967. كما لعبت مصر دورا فاعلا في المشاورات بخصوص إعلان نيويورك بشأن المهاجرين واللاجئين عام 2016، وانضمت إلى الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين عام 2018.

92 - وواصل كلامه قائلا إن مصر تؤكد أهمية تعزيز الجهود الدولية لدعم الدول والمجتمعات المضيفة للاجئين. فالدول منخفضة ومتوسطة الدخل تستضيف النسب الأكبر من اللاجئين في وقت تتزايد فيه التحديات والأعباء على الدول النامية. وتقاسم الأعباء والمسؤوليات يساهم في إيجاد الحلول الدائمة للنزوح. وتراجُع التمويل لميزانية المفوضية يهدد استدامة أنشطتها وعملياتها، وتطالب مصر المجتمع الدولي بتعزيز الدعم المالي للمفوضية.

93 - واختتم كلمته قائلا إن مصر تواصل جهودها في دفع سُبل التوصل لحلول سياسية للأزمات في المنطقة، إيمانا منها بأن تعزيز السلم والاستقرار هو السبيل الأكثر استدامة لمواجهة النزاعات الممتدة التي تؤدي إلى تزايد النزوح واللجوء، وتقوّض فرص تحقيق التنمية المستدامة. وقد جاءت استضافة مصر لمركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات في إطار حرصها على معالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري. وتؤكد مصر دعمها لكافة الجهود الرامية إلى إنهاء النزاعات، وتخفيف المعاناة الإنسانية، وإرساء الاستقرار والسلام، ودفع تحقيق التنمية المستدامة.

94 - **السيد وانغ** ليكسن (الصين): قال إن حالة اللاجئين العالمية الأليمة تطرح تحديات كثيرة للأمن والتنمية. ولهذا السبب، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحد لمعالجة المسألة ومعالجة أسبابها الجذرية، بما في ذلك التنمية غير الكافية والمتفاوتة والفقر، ولتهيئة الظروف لعودة اللاجئين إلى ديارهم.

95 - وأضاف قائلا إن جميع البلدان ينبغي أن تعزز القيم العالمية المتمثلة في السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية، وأن تتقيد بميثاق الأمم المتحدة وتسوي الخلافات عن طريق الحوار والتشاور. وينبغي لها أيضا أن تدعم الدور التنسيقي الذي تقوم به الأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حل قضايا اللاجئين وتقديم المساعدة الإنسانية، وأن تسعى جاهدة لتعبئة الموارد، وتعزيز التعاون الدولي، واتخاذ إجراءات عملية لتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول أن تساعد اللاجئين على مواجهة تحديات جائحة كوفيد -19 وضمان إمكانية الحصول على اللقاح والقدرة على تحمل تكاليفه. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بتقديم المعونة، وأن تدعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان المضيفة للاجئين، في تصديها للجائحة، وأن تدمج اللاجئين في خططها الوطنية للتنمية، والتصدي للجائحة، والإنعاش الاقتصادي. وتدعم الصين، من جانبها، دعما نشطا البلدان النامية في تصديها للجائحة، وذلك من خلال المساعدة الإنمائية العالمية وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

96 - **السيد بوب** (كينيا): قال إن وفد بلده يلاحظ بقلق أن عدد اللاجئين في العالم الذين تتولى المفوضية رعايتهم قد ارتفع إلى 94,7 مليون في عام 2021 نتيجة للنزاعات المسلحة التي طال أمدها، وآثار كوفيد-19 المتبقية، والأزمات الاقتصادية، وآثار تغير المناخ. ومن الاتجاهات المثيرة للقلق أيضا أن 83 في المائة من اللاجئين على الصعيد العالمي تستضيفهم بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وستواصل كينيا الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية عام 1951 وهي ملتزمة بتعددية الأطراف القائمة على القواعد والتضامن والتفاهم الدوليين. وستواصل

الدعوة إلى تقاسم الأعباء والمسؤوليات تماشيا مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وهي ملتزمة بتحقيق أهداف الاتفاق الرئيسية الأربعة: تخفيف وطأة الضغوط على البلدان المضيفة، وتعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم، وتوسيع نطاق الاستفادة من حلول البلدان الثالثة، ودعم ظروف العودة بأمان وكرامة في بلدان المنشأ.

97 - وأضاف قائلا إن كينيا تؤكد من جديد التزامها بالتمسك بمبادئ الحماية الدولية للاجئين من خلال تنفيذ وثائق السياسات الدولية والإقليمية والمحلية. وقد دخل قانون اللاجئين حيز النفاذ في شباط/فبراير 2022، مما يعزز إدارة شؤون اللاجئين في كينيا من خلال توحيد أحكام العديد من الصكوك القانونية الدولية. ومنذ الاستقلال، استضافت كينيا أعدادا كبيرة من اللاجئين الفارين من النزاع في بلدان مجاورة. وعلى الرغم من إحراز تقدم، فإن البلدان المضيفة، ولا سيما تلك التي تعيش أوضاعا هشة اجتماعيا واقتصاديا وإيكولوجيا، لا تزال تواجه تحديات، من بينها الافتقار إلى دعم الميزانية لتلبية احتياجات اللاجئين، والاستغلال المفرط للموارد الشحيحة، والتدهور البيئي الحاد، والضغط على سبل عيش المجتمعات المضيفة، وفي بعض الحالات، التنازع بين المجتمعات المضيفة واللاجئين، واستغلال مخيمات اللاجئين للتجنيد لأغراض القيام بهجمات إرهابية والتخطيط لها وتنفيذها.

98 - واستطرد قائلا إن أنجع طريقة لمعالجة مشكلة اللاجئين هي معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والنزوح القسري، وتعزيز السلام والأمن، ودعم الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر، والحد من مخاطر الكوارث، وتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية إلى بلدان المنشأ والبلدان المضيفة. ويلزم بذل جهود متضافرة لمنح اللاجئين والمشردين الحقوق الأساسية في حدود القانون الوطني. وإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان تعزيز المبدأ القائل بأن الوجود في مخيمات ليس دائما، بل هو تحضير لتهيئة الظروف الملائمة لإعادة التوطين بمجرد استعادة السلام والأوضاع الطبيعية. ومع استمرار ارتفاع عدد اللاجئين، يتحتم على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته الدولية وأن يدعم بشكل جماعي اللاجئين والبلدان المضيفة وبلدان المنشأ وأن يعمل مع جميع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة في حماية اللاجئين ومساعدتهم وإعادتهم إلى أوطانهم.

99 - **السيدة موروك** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفد بلدها يشعر بالحزن لأن عدد اللاجئين والمشردين في جميع أنحاء العالم قد بلغ 100 مليون شخص - وهو رقم ينبغي أن يجبر المجتمع الدولي على القيام بعمل أفضل والالتزام بحل الأسباب الجذرية للنزوح القسري. وإذ يساور جنوب أفريقيا القلق إزاء انخفاض مستويات العودة إلى بلدان المنشأ، فإنها تحث المفوضية والمجتمع الدولي على تكثيف مناقشتهما للعقبات التي تحول دون زيادة إعادة التوطين والعودة الطوعية باعتبار أن ذلك هو الحل الأكثر دواما واستدامة. وتثني جنوب أفريقيا على المفوضية لإقامتها تعاونا مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة للمساعدة في العودة الطوعية للأشخاص الذين لا يحتاجون إلى حماية دولية، وهي مشكلة تقوض مصداقية نظام اللجوء وتمنع من يستحقون الحماية الدولية من الحصول عليها. وقد بدأت جنوب أفريقيا مشروعها المتراكم لمواجهة هذا التحدي.

100 - وأضافت قائلة إن اللاجئين في جنوب أفريقيا يُدمجون في المجتمع وتُتاح لهم إمكانية الحصول على الحقوق الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية وإمكانية الوصول إلى العدالة. ومن المتوقع أن يعتمدوا على أنفسهم من خلال الإدماج الاقتصادي في المجتمعات الفقيرة أيضا، والتي توجد فيها منافسة عالية على العمالة، فضلا عن معدلات عالية من اللامساواة. ومن ثم، تؤدي زيادة التنافس على الموارد المحدودة إلى نتيجة غير مقصودة هي التوتر الاجتماعي داخل المجتمع. وسيكون من دواعي التقدير أن تبذل المفوضية والمجتمع الدولي جهودا أكثر تكاملا وتعاونا لمنع حدوث مثل هذه المشاكل.

101 - وأردفت قائلة إن جنوب أفريقيا، إذ يساورها القلق إزاء تزايد تشريد الأشخاص نتيجة لتأثير تغير المناخ في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في المنطقة الأفريقية، فإنها تدعم جهود المفوضية للاستجابة لحالات الطوارئ المناخية بالتعاون مع البلدان المعنية عن طريق بناء القدرات المحلية والوطنية على التكيف وتعزيز القدرة على الصمود لمنع تشريد الأشخاص والتأهب له والاستجابة له. وفي الختام، قالت إنها تدعو إلى مزيد من التعاون على كل من المستوى المحلي والإقليمي والعالمي لحماية أرواح من يُجبرون على مغادرة ديارهم.

102 - **السيدة زالاباتا توريس** (كولومبيا): قالت إنه في حين يرحب وفد بلدها بالإنجازات التي تحققت في مجال حماية اللاجئين، ليس هذا وقت التباطؤ. ولن تتوقف كولومبيا عن بذل جهودها لتعزيز القدرات المؤسسية التي تيسر الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين. وهي تطبّق، تحقيقا لهذه الغاية، نهجا تفاضليا يسعى إلى ضمان تمتع اللاجئين الفعلي بحقوقهم والقضاء على أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة التي يواجهونها. ويجب أن تسمح الأطر المؤسسية بتلبية احتياجاتهم تلبية شاملة، على أن يكون مفهوما أن الأزمات لا تؤثر

على الجميع بنفس الطريقة. وفي هذا الصدد، تقوم حكومة بلدها بوضع سياسات عامة تهدف إلى توفير قدر أكبر وأفضل من طُرق التدريس والتغطية والرعاية الجيدة من حيث التعليم والصحة والعمل والحقوق الأساسية الأخرى.

103 - وأضافت قائلة إن كولومبيا ملتزمة بتنفيذ التزاماتها الدولية ومصممة على تعزيز المنتديات والصكوك الدولية في هذا المجال. وسيساعد تعزيز قنوات الاتصال بين الدول والمنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة على تحسين الاستجابة للتدفقات السكانية. وفي هذا الصدد، يسر كولومبيا أن تشارك في استضافة المنتدى العالمي للاجئين القادم، الذي يمثل فرصة قيّمة لتقييم التقدم المحرز والتحديات والفرص الجديدة في البحث عن استجابة شاملة لطالبي الحصول على مركز اللاجئ وللاجئين والمجتمعات المضيفة وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية، بما في ذلك تبادل الممارسات الجيدة والتعهّد بالتزامات جديدة تهدف إلى تخفيف الضغوط على البلدان المضيفة وتنمية اعتماد اللاجئين على أنفسهم.

104 - وأردفت قائلة إن القلق يساور كولومبيا إزاء تزايد عدد المهاجرين واللاجئين الذين يعبرون إقليم "فجوة دارين"، وبعضهم ضعفاء، ومن بينهم نساء حوامل وأطفال ومسنون. ومن الضروري البحث عن حلول دائمة ومستدامة ووضع استراتيجيات تعالج هيكليا أسباب التشرد في ظروف غير آمنة وتؤدي إلى مواطن ضعف يمكن أن تفضي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي حين أن المساعدة الإنسانية وخرائط الطريق لمعالجة هذه الحالات أمران حيويان، فإن جميع الدول ملزمة بحماية المهاجرين واللاجئين بموجب مبدأ تقاسم المسؤولية. ويجب أن تسير هذه الحماية جنبا إلى جنب مع الادماج في المجتمعات المضيفة، مما يتيح الإدماج الاجتماعي والاقتصادي وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. ولا يمكن القيام بهذا العمل من جانب واحد. والتحديات التي أبرزتها الحالة الراهنة تذكرنا بأن التضامن الدولي أمر أساسي.

105 - **السيدة مراد** (لبنان): قالت إن اندلاع النزاع السوري وما نتج عنه من تداعيات جمّة على المنطقة عموما والدول المجاورة خصوصا ألقى بظلاله الثقيلة على الوضع الداخلي اللبناني. وبينما يرزح لبنان تحت أشد وأقسى أزمة اقتصادية ومالية ألمّت به في تاريخه الحديث، لا يزال لبنان يستضيف أعلى نسبة نازحين في العالم بالنسبة لعدد سكانه. فهناك 2,8 مليون سوري متواجد حاليا على الأراضي اللبنانية، وهم يشكلون أكثر من نصف سكان لبنان.

106 - وأضافت قائلة إن حالة التوتر التي تولّدت نتيجة لتداعيات أزمة النزوح السوري على لبنان على جميع الأصعدة: المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية تحولت معها المجتمعات المضيفة إلى قنبلة موقوتة. وانتشر مؤخرا وباء الكوليرا، ما ينبئ بكارثة بيئية وصحية. كذلك أدى التنافس على فرص العمل إلى زيادة التوترات والحوادث الأمنية، ناهيك عن تزايد تدفق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بالرغم من تشدد السلطات اللبنانية لمنع هذه الظاهرة. و 42 في المائة من السجناء الموجودين في السجون اللبنانية هم من النازحين السوريين، ما يزيد من حدة الاكتظاظ داخل أماكن الاحتجاز والاعتقال.

107 - واستطردت قائلة إن تسهيل عودة النازحين إلى أرضهم واجب وطني، فهناك شعب يكاد يفقد أرضه وثقافته وحضارته هو الشعب السوري. وانطلاقا من ذلك، تم استئناف رحلات العودة الطوعية للنازحين السوريين الأسبوع الماضي، بإشراف المديرية العامة للأمن العام، بعد توقفها عام 2020 وسط جائحة كورونا. وهذه العودة طوعية وغير قسرية، وهي فقط لمن سجّل رغبة في العودة لسوريا في أحد مراكز التسجيل الـ 17 التي تم إنشاؤها لهذا الغرض. ومنذ عام 1948 لم يطرد لبنان أي لاجئ من أراضيه، كما حرص على احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية، بالرغم من عدم توقيعه على اتفاقية جنيف لعام 1951.

108 - وواصلت كلامها قائلة إن لبنان يعيد التأكيد على رفضه التام لأي نوع من أنواع التوطين أو الاندماج، كما نص على ذلك الدستور اللبناني. ولا يستقيم العمل على هذا الملف في إيصاله إلى خواتيمه المرجوة إلا بتضافر جهود كافة الأفرقاء المعنيين، سيما المجتمع الدولي والشركاء الماليين، حيث الكل مدعو إلى إعادة النظر في السياسات القائمة على تقديم خدمات الصمود الآنية (Life-saving services) وتوجيه رزنامة العمل نحو استحداث سلة حوافز ترتكز بصورة خاصة على وضع برامج إنمائية في الداخل السوري تولّد فرص عمل تستقطب معها العودة التلقائية. ولم يعد من المناسب، على ضوء فداحة الوضع المزري، الاستمرار في النهج الاعتيادي لملف النزوح السوري.

109 - *تولى السيد فينانسيو غويرا (البرتغال)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.*

110 - **السيدة باناكين إليل** (الكاميرون): قالت إن 4,4 ملايين شخص في الكاميرون بحاجة إلى مساعدات إنسانية، من بينهم المشردون داخليا واللاجئون. ويواجه بلدها حالات طوارئ إنسانية تتعلق بمكافحة بوكو حرام وجفاف بحيرة تشاد، والأزمات الاجتماعية - السياسية في المنطقة دون الإقليمية، والحالة في المناطق الشمالية

الغربية والجنوبية الغربية من البلد. وإضافة إلى ذلك، بعض المجتمعات المحلية ضعيفة بشكل مزمن، وهي حالة أسهمت في ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ووجود خطر كبير يتمثل في الأوبئة والتعرّض للهزات المناخية. ولمواجهة هذا التحدي، أطلق بلدها رسميا خطة المساعدة الإنسانية الطارئة في عام 2018. كما أُدرج تعزيز الاستجابة الإنسانية وإعادة إدماج النازحين في استراتيجية التنمية الوطنية للفترة 2020-2022.

111 - وأضافت قائلة إن عدة دروس قد استُخلصت من إدارة الحالة الإنسانية في الكاميرون، ولا سيما فيما يتعلق بالمشردين. ويُعد تنسيق الشؤون الإنسانية بين مختلف أصحاب المصلحة والحكومة ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى العاملة في الميدان أمرا محوريا لنجاح أي برنامج إنساني. وتحت قيادة الحكومة، كُفل هذا التنسيق في الكاميرون من خلال خطة الاستجابة الإنسانية. ومن المهم أيضا مراعاة السياق الوطني والموارد والحقائق الوطنية؛ إذ لم يعمل أي نموذج معياري بشكل فعال. ويجب على جميع العاملين في المجال الإنساني احترام مبادئ الحياد والنزاهة والاستقلال، وفقا لقرار الجمعية العامة 182/46؛ فمن المرجح أن يؤثر انتهاك هذه المبادئ على مناخ الثقة بين مختلف أصحاب المصلحة وأنشطة الجهات الفاعلة الدولية ميدانيا.

112 - واستطردت قائلة إن العجز الاجتماعي والاقتصادي والإنمائي يؤدي إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية، مما يُضعف الانتعاش الطويل الأجل للأشخاص المحتاجين إلى المساعدة. ولا يمكن إيجاد حلول إنسانية مستدامة دون إعطاء الأولوية للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المتضررين والمجتمعات التي تستضيفهم. وهذا يتطلب تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المعنية، المسؤولة في المقام الأول عن مواطنيها والمقيمين فيها. وهذه البلدان هي التي يجب أن تحدد أولوياتها وتوجه موارد وإجراءات جميع الشركاء الآخرين، بما في ذلك الأمم المتحدة. ولذلك من المُلحّ تعزيز الصلة بين البرامج الإنمائية والمساعدة الإنسانية، والعمل في آن واحد بطريقة متكاملة بشأن الوقاية والاستجابات وتطبيق الحلول الإنسانية.

113 - **السيدة ريفيرا رييس** (هندوراس): قالت إن حكومة بلدها تولي أهمية كبيرة لمسألة التشرد الداخلي، التي لها خصائص مختلفة بالنسبة للحالات الناشئة عن النزاعات أو الكوارث الطبيعية. وقد أدى الموقع الجغرافي لهندوراس، مقترنا باتساع رقعة المناطق الريفية التي يصعب الوصول إليها والفقر المدقع الذي تعاني منه تلك المناطق، إلى قيام المنظمات الإجرامية باستخدام أجزاء من الإقليم كطرق عبور لتجارتها غير المشروعة.

114 - وأضافت قائلة إنه بين عامي 2014 و 2018، كان هناك ما يُقدر بنحو 000 250 مشرد داخليا في هندوراس، يمثلون 2,7 في المائة من السكان. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، شهد البلد تشردا داخليا مطولا بسبب الجريمة المنظمة. وعلى الرغم من اعتراف حكومة بلدها رسميا بالنزوح القسري في عام 2013 من خلال إنشاء اللجنة المشتركة بين المؤسسات لحماية الأشخاص المشردين بسبب العنف، لا تزال هناك تحديات في تلبية احتياجات الحماية المستمرة داخل المجتمعات المعرضة للخطر الشديد نتيجة للعنف الواسع الانتشار، وبصفة رئيسية في المناطق الحضرية. وقد حدث التشرد الداخلي الحضري في هندوراس تدريجيا، وليس كتنقُّل جماعي للناس، مما جعل من الصعب بشكل خاص تحديد المتضررين منه. وقد عملت الجماعات المسلحة والجماعات الإجرامية المنظمة وهياكل الاتجار بالمخدرات في السنوات الأخيرة على أساس الضعف المؤسسي من أجل تعزيز مصالحها الاقتصادية وممارسة السيطرة الاجتماعية والإقليمية على السكان. وفي معظم الحالات، يحدث النزوح داخل نفس البلدية، مما يعني أن عوامل الخطر ومصادر الحماية قريبة من بعضها البعض. وهذا يمثل تحديات خاصة من حيث ضمان الحصول على جميع أنواع الخدمات التي يحتاجها المشردون داخليا، والتي تعمل حكومة بلدها على تحسينها والوصول بها إلى المستوى الأمثل.

115 - وأردفت قائلة إن هندوراس قد انضمت إلى الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول في عام 2017 وتتولى حاليا الرئاسة المؤقتة. وقد أدى التنفيذ الإقليمي الذي تقوده الدولة للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين إلى زيادة إبراز احتياجات اللاجئين. وتبذل حكومة بلدها جهودا متواصلة لمعالجة المسألة الخطيرة المتمثلة في التشرد الداخلي، وهي ملتزمة بتعزيز المجالات التعاونية، وتوطيد الالتزامات السياسية، وتعزيز الإطار بوصف ذلك آلية عملية المنحى لتحقيق نتائج كبيرة الأثر.

116 - واختتمت كلمتها قائلة إن هندوراس ملتزمة بتوفير استجابة فعالة للمشاكل التي يواجهها المشردون داخليا، وإن كان لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ويلزم بذل جهود متضافرة وتطوير نظم الحماية على المدى الطويل لتلبية احتياجات المشردين داخليا واللاجئين، وتوفير وسيلة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والالتزام بعدم ترك أي شخص خلف الركب.

117 - **السيد بيليبينكو** (بيلاروس): قال إن المفوضية كانت شريكا رئيسيا في ضمان نجاح عمل مؤسسة اللجوء في بلده منذ عام 1995. وقد ساعدت المفوضية بيلاروس على تكييف تشريعاتها وممارساتها الوطنية لاستقبال اللاجئين من أوكرانيا في عامي 2014 و 2022. ولم تغلق بيلاروس حدودها قط أمام أحد وأوفت دائما بإخلاص بالتزاماتها بموجب اتفاقية عام 1951.

118 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء ما يمكن أن يلاحظ إلى حد ما في استنتاجات تقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من اتجاه خطير يتمثل في إضفاء الشرعية على التدابير المتخذة في بعض البلدان للتمييز ضد اللاجئين على أساس العرق والأصل الإثني وتقييد حقهم في طلب اللجوء والحماية الدولية، وذلك بما يتعارض مع المعايير الدولية. وتتفق بيلاروس تماما مع البيان الذي أدلى به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين خلال الدورة الثالثة والسبعين للجنة التنفيذية للمفوضية، والذي أشار فيه إلى أنه في عام 2021 وجدت بعض البلدان المجاورة لبيلاروس صعوبة في التعامل مع بضعة آلاف من اللاجئين كانوا يحاولون الوصول إلى أوروبا، في حين أنها تمكنت من الترحيب بملايين اللاجئين الأوكرانيين في عام 2022. وقد أعلنت بعض البلدان حالات الطوارئ عندما تجمّع 000 3 لاجئ على الحدود مع بيلاروس. ومن الواضح أن لون بشرة أولئك الذين يصلون إلى الاتحاد الأوروبي هو ما يُحدث الفارق. والاستجابة الضعيفة بشكل استثنائي من جانب الهيئات الدولية لهذه التدابير تبعث على القلق الشديد، بالنظر إلى أنها يمكن أن تكون لها عواقب سلبية بعيدة المدى على نظام اللجوء الدولي برمته وبالتالي على مصير أكثر الناس ضعفا.

119 - واختتم كلمته قائلا إن المفوضية ينبغي أن تقيّم في تقاريرها المقبلة أثر التدابير القسرية الانفرادية على قدرة المفوضية على تقديم الدعم الفعال للاجئين.

120 - **السيد عبد العزيز** (ماليزيا): قال إن النزاعات الطويلة الأمد التي تختمر في جميع أنحاء العالم أدت إلى تدفق ملتمسي اللجوء واللاجئين إلى البلدان المجاورة. بيد أن قدرة الدول على ضمان رفاه هؤلاء الأشخاص قد تأثرت بشكل كبير بالآثار المستمرة لجائحة كوفيد-19 والأولويات المتنافسة. وقد حدثت زيادة هائلة في عدد ملتمسي اللجوء واللاجئين الذين يصلون إلى ماليزيا على مر السنين، مع تسجيل نحو 000 200 في البلد. وعلى الرغم من أن ماليزيا ليست من الدول الموقعة على اتفاقية عام 1951 وبروتوكولها لعام 1967، فإن حكومة بلده تواصل تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين وملتمسي اللجوء. وفي ذروة جائحة كوفيد-19، لقّحت ماليزيا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات غير الحكومية، المهاجرين غير النظاميين وملتمسي اللجوء واللاجئين الذين يحملون بطاقة المفوضية، بلقاحات كوفيد-19، وذلك كجزء من استراتيجية الحكومة لتطعيم أكبر عدد ممكن من الناس في ماليزيا بأسرع ما يمكن لإنقاذ الأرواح.

121 - وأضاف قائلا إن تعليم الأطفال اللاجئين ضروري لزيادة فرصهم في إعادة التوطين والاندماج في بلدان ثالثة، مما يمكّنهم من المساهمة في البلد المضيف وإعادة بناء وطنهم عند عودتهم. وبناء على ذلك، أنشئت مراكز تعلم بديلة ومراكز تعلم مجتمعية في جميع أنحاء ماليزيا للدفاع عن حق الأطفال اللاجئين في التعليم. وعلاوة على ذلك، تشرَّف بلده باستضافة الحلقة الدراسية الدولية الثامنة المعنية بالمنظورات الإسلامية بشأن حماية اللاجئين - حقوقهم والحصول على التعليم التي نظمتها اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، في كوالالمبور. ويدعو إعلان كوالالمبور الصادر عن الحلقة الدراسية جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى اتخاذ تدابير لضمان حصول اللاجئين على التعليم.

122 - واستطرد قائلا إن استمرار تدفق ملتمسي اللجوء واللاجئين، مقترنا ببطء عملية إعادة التوطين وانعدام هذا الاحتمال بالنسبة لعدد كبير من حاملي بطاقات المفوضية في ماليزيا، إلى بقاء معظمهم في البلد لفترة طويلة من الزمن، مما يشكل ضغطا كبيرا على الموارد الوطنية للبلد. ولهذا السبب، ينبغي للبلدان الموقعة على اتفاقية عام 1951 أن تفي بالتزامها بإعادة توطين المزيد من اللاجئين أو نقلهم. والتقاسم المنصف للأعباء والمسؤوليات أمر بالغ الأهمية لضمان حماية حقوق اللاجئين حماية جيدة. ومع ذلك، في حين أن التعاون الإقليمي والدولي يؤدي دورا رئيسيا في التخفيف من تحديات اللاجئين والهجرة، فإن الطريقة المستدامة الوحيدة لمعالجة هذه القضية هي معالجة الأسباب الجذرية لتدفق طالبي اللجوء واللاجئين.

123 - **السيد فيشانكاياكيج** (تايلند): قال إنه من المثير للجزع أن هناك لأول مرة أكثر من 100 مليون شخص مشردون في جميع أنحاء العالم. وهذا المعْلم المذهل بمثابة تذكير واقعي بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر إلحاحا وأقوى لمعالجة أسباب التشرد. وتؤيد تايلند الجهود التي تبذلها المفوضية لتعزيز تقاسم الأعباء والمسؤوليات على الصعيد الدولي، إيمانا منها بضرورة التمسك بهذه المبادئ حتى تتمكن

المجتمعات المضيفة من الحفاظ على مستوى مساعدتها والتزاماتها الإنسانية. وقد استضافت تايلند، تماشيا مع تقاليدها الإنسانية، عددا لا يحصى من الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء من المنطقة المجاورة على مدى عقود كثيرة. وهي تؤيد إنشاء آلية أكثر انتظاما تميز بين من يحتاجون إلى الحماية الدولية والمهاجرين لأسباب اقتصادية، مما يمكّن من توجيه الاهتمام والموارد الكافية إلى الأشخاص المناسبين. وفي هذا الصدد، فإن تايلند بصدد وضع الصيغة النهائية للقواعد والإجراءات واللوجستيات اللازمة لتنفيذ آلية وطنية للفرز، وافق مجلس الوزراء التايلندي مؤخرا على معايير الأهلية لها.

124 - وأكد وجوب إيلاء اهتمام خاص للأطفال المهاجرين لضمان حصولهم على الحماية والمساعدة الإنسانية المناسبتين. وقال إنه تم، على مدى السنوات الأربع الماضية، وبفضل مذكرة تفاهم وإجراءات تشغيل موحدة بشأن بدائل احتجاز الأطفال المهاجرين أبرمتها الوكالات التايلندية، تم نقل أكثر من 300 طفل وأسرهم من مراكز الهجرة إلى مرافق أكثر ملاءمة. وعلاوة على ذلك، تقوم تايلند بصياغة خريطة طريق لسحب التحفظ على المادة 22 من اتفاقية حقوق الطفل المتعلقة بالأطفال اللاجئين.

125 - واختتم كلمته قائلا إنه، أخيرا، واعترافا بأن الأشخاص عديمي الجنسية يواجهون عقبات مدى الحياة في الحصول على الحقوق الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والعمل وحرية التنقل، تضم تايلند صوتها إلى نداء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الداعي إلى وضع حد لانعدام الجنسية. وقد افق مجلس الوزراء التايلندي في عام 2021، من جانبه، على المعايير المنقحة لتحديد الوضع القانوني لتسريع تسجيل الأشخاص البالغ عددهم 000 400 الذين لديهم تعقيدات في الوضع القانوني ولتمكينهم من التقدم بطلب للحصول على وضع الإقامة الدائمة.

126 - **السيد الخصاونة** (الأردن): قال إن بلده شكّل على مدى سنوات طويلة موئلا يقصده اللاجئون الباحثون عن الأمن والحياة الكريمة التي هددتها النزاعات. ويحتضن الأردن حاليا ثاني أكبر نسبة في العالم من اللاجئين مقارنة مع عدد المواطنين، فهو يستضيف حاليا أكثر من 3,7 ملايين لاجئ يحملون أكثر من 53 جنسية، غالبيتهم من الفلسطينيين والسوريين، وجميعهم يتلقون الخدمات الأساسية ومن ضمنها الرعاية الصحية والتعليم، مما جعل الأردن نموذجا يُحتذى به في التعامل مع اللاجئين وأزمات اللجوء.

127 - وأضاف قائلا إن الأردن استضاف 1,3 مليون مواطن سوري منذ بداية الأزمة السورية، بينهم 000 676 لاجئ سوري مسجل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث يشكل هذا الرقم ضغطا كبيرا على موارد البلد المحدودة. وينبغي للمجتمع الدولي الوفاء بتعهداته بمساعدة اللاجئين ودعم وكالات الأمم المتحدة العاملة على تلبية احتياجات اللاجئين والبلدان المضيفة، خصوصا في ظل استمرار انعدام الأمن الغذائي. وأشار إلى أهمية الدور الذي تقوم به المفوضية في إبقاء قضية اللاجئين كأولوية على جدول الأعمال الدولي.

128 - وأردف قائلا إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين على أرض الأردن ليست من اختصاص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بل الولاية في هذا الصدد هي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ومن ثم يجب معالجة مشكلة نقص التمويل المتكرر الذي يقوض قدرتها على القيام بمهامها وتقديم خدماتها الحيوية للاجئين الفلسطينيين. ومن الأهمية بمكان إيجاد حل عادل وشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها مكونا أساسيا من النزاع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يشكل جوهر النزاع في المنطقة.

129 - وواصل كلامه قائلا إن أزمة اللجوء السوري تتطلب تضافر الجهود الإقليمية والدولية لمواجهتها، وتخفيف تبعاتها الكبيرة على المجتمعات المضيفة. وحلها يكون بالتوصل لحل سياسي شامل ينهي معاناة الشعب السوري الشقيق، ويوفر ظروف العودة الآمنة والطوعية للاجئين، ويعيد لسوريا الأمن والاستقرار.

130 - **السيد العبهول** (الكويت): قال إن حكومة بلده تتخذ مبادرات إنسانية واسعة النطاق لمساعدة الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا صعبة نتيجة للنزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية، من خلال سياستها المرتكزة على التنمية، وعدم التمييز والتسييس في تقديم المعونة الإنسانية. ولدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين شراكة متجذرة مع دولة الكويت. وقد احتفلت المفوضية هذا العام بالذكرى السنوية الحادية والثلاثين لتأسيس مكتبها لدى دولة الكويت.

131 - وأضاف قائلا إن أزمات اللجوء هي من الأعراض الجانبية المدمرة للنزاعات المسلحة، حيث أنتجت هذه النزاعات كوارث إنسانية، أدت إلى التدهور الاجتماعي والاقتصادي في العديد من الدول. فحتى هذه اللحظة، لجأ ونزح قرابة 100 مليون شخص، نسبة كبيرة منهم من الدول العربية، هربا من العنف، أو الكوارث الطبيعية والمناخية، أو انتهاكات حقوق الإنسان.

132 - وأردف قائلا إن بلده يثني على مساعي الأونروا في تقديم الخدمات الأساسية للاجئي دولة فلسطين الذين يفوق عددهم 5 ملايين شخص. وفي هذا الصدد، تدين دولة الكويت أنشطة الاحتلال الإسرائيلي غير القانونية في الأراضي الفلسطينية، المتمثلة في إنشاء المستوطنات وتوسعتها، وهدم منازل أبناء الشعب الفلسطيني وتغيير التكوين الديمغرافي في الأراضي المحتلة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحرك لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

133 - وواصل كلامه فقال إنه وفقا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يُعد إنشاء وتوسيع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل أمرا محظورا بموجب القانون الدولي الإنساني، كما أن عمليات نقل السكان الإسرائيليين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة ترقى إلى مستوى جريمة حرب.

134 - وذكر أن بلده يرحب بجهود المفوضية لتوسيع شبكة الدعم مع شركائها على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويؤكد على أهمية ضمان سلامة عاملي المفوضية، حيث يعمل ما يقارب ربع القوى العاملة للمفوضية في مواقع شديدة الخطورة.

135 - وختاما، قال إن وفد بلده يدعو المجتمع الدولي إلى حل وتسوية النزاعات عبر الحوار والجلوس مع جميع الأطراف إلى طاولة واحدة وحل القضايا المتصلة باللاجئين والمشردين.

رُفِعَت الجلسة الساعة 18:00.